المؤسسات الشرعية في الدولة. وأشار إلى أن العديد من البلدان التي أعربت عن تحفظات بشأن قرار إزالة النظام السابق بالقوة العسكرية قد ارتفعت إلى مستوى التحدي المتمثل في مساعدة العراق في جهوده لإعادة البناء.

وسلط الضوء على عاملين حيويين بالنسبة لتقدم العراق إلى الأمام. أولا، الدعم القوي من المجتمع الدولي، وثانيا، أن يعيد المجلس النظر في قراراته المتخذة قبل نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن العراق، بتفكيك الهياكل القانونية والبيروقراطية والهياكل الأخرى التي بنيت على تلك القرارات والتي لم تعد مناسبة للظرف الجديد[٧٤].

باء – الحالة فيما يتعلق بالعراق

الإجراءات الأولية

المداولات التي دارت في الجلسة ٥١٨٩، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ وفي الجلسة ٥٢٠٤، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١٨٩، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله، دون اعتراض، البند المعنون ”الحالة فيما يتعلق بالعراق“. ووجه الرئيس (الصين) انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ الموجهة من ممثل العراق، يحيل بها رسالة من وزير خارجية العراق موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، يطلب فيها تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق[٧٥]. وفي هذه الجلسة، قدمت ممثلة الولايات المتحدة، باسم القوة المتعددة الجنسيات، إحاطة إعلامية إلى المجلس[٧٦]، وأدلى وزير خارجية العراق ببيان.

وأشارت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن المجلس كان قد وافق في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) على استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات، إما بناء على طلب حكومة العراق، أو بحلول ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وأن وزير خارجية العراق، في رسالته المؤرخة ٢٤ أيار/مايو، طلب إلى المجلس أن يأذن بتمديد تلك الولاية. وتواجه الحكومة العراقية الجديدة حالة أمنية صعبة في العراق. وبالرغم من الهجمات الكبيرة على المواطنين العراقيين، فقد تزايدت رغبة العراقيين في مساعدة القوة المتعددة الجنسيات، وواصلوا أيضا التطوع في القوات العراقية. وأشارت إلى أن العراقيين يرغبون في الدفاع عن أنفسهم، وأن القوة المتعددة الجنسيات تحرز تقدما في هدفها المتمثل في مساعدة قوات الأمن العراقية في المضي قدما نحو الاعتماد على الذات. وقالت أيضا إن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور قيادي وحيوي في تقديم مساعدة قيمة من أجل الانتقال السياسي في العراق، وحثت الأمم المتحدة على نشر الخبراء اللازمين في أقرب وقت ممكن لتحقيق هذه الغاية. وذكرت كذلك بأنه لا يمكن وضع جدول زمني محدد لانسحاب القوة المتعددة الجنسيات، تمشيا مع الطلب العراقي. وأي قرار بشأن حجم القوة، سوف يُتخذ بناء على الأحداث على أرض الواقع. وقالت أيضا إن درجة رضاء الشعب العراقي عن الطريقة التي تناولت الجمعية الوطنية الانتقالية بها العملية

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(٧٥) S/2005/337.

(٧٦) هذه الإحاطة الإعلامية مقدمة عملا بالفقرة ٢٥ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣).

الدستورية وعملت على إشراك جميع العراقيين ستكون لها أهمية واضحة بالنسبة إلى آفاق المستقبل[٧٧].

وقال وزير خارجية العراق إنه أثناء تشكيل الحكومة الانتقالية للعراق، جرى التواصل مع جميع المجتمعات المحلية من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة وممثلة للجميع. وجرى تقاسم السلطة أيضا مع أولئك الذين قاطعوا انتخابات كانون الثاني/يناير أو لم يحرزوا نتائج جيدة فيها. ومع ذلك، فقد تحققت إنجازات سياسية بتكلفة كبيرة تحملها الشعب العراقي وقوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات. وأقر الوزير بأن العراق ما زال يواجه حملة تدميرية من الإرهاب والعنف، تهدف إلى تعطيل العملية السياسية. وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى بناء قواته الأمنية، فإن العراق لا يستطيع النهوض بمسؤولية الحفاظ على القانون والنظام، وما زال البلد في حاجة إلى القوة المتعددة الجنسيات من أجل مواصلة تقديم الخدمات الأساسية. وكرر تأكيد الطلب الرسمي من حكومته باستمرار ولاية القوة.

وذكر الوزير أن حكومة العراق قد حثت مرة بعد أخرى كلا من البلدان المجاورة لها على الامتثال لالتزاماتهما بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بمنع عبور الإرهابيين إلى العراق ومنه ومنع وصول الأسلحة إلى الإرهابيين. وأعرب عن أسفه لأن البعض رفض أن تترجم التأكيدات إلى عمل ملموس. وذكر كذلك أن الجمهورية العربية السورية أفادت في الآونة الأخيرة بأنها منعت ١ ٠٠٠ شخص من المقاتلين الأجانب من دخول العراق. ورحب بهذا الإجراء، ولكنه أشار إلى أن الجمهورية العربية السورية هي أحد نقاط العبور الرئيسية للإرهابيين الأجانب، فضلا عن بقايا النظام السابق. وحث الجمهورية العربية السورية على القيام بالمزيد من أجل منع تحرك العناصر المتطرفة ودخولهم إلى العراق. وشدد على أن ولاية الحكومة الانتقالية الجديدة المنصوص عليها في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، تتمثل في صياغة دستور دائم جديد بحلول ١٥ آب/أغسطس. وسيخضع ذلك الدستور لاستفتاء وطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وسيكرس المثل العليا لأي شعب حرّ في ميثاقه: أي التعددية والاتحادية والحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات المدنية، وسيشمل التنوع داخل الوحدة الوطنية، ويؤكد من جديد السلامة الإقليمية للعراق وسيادته واستقلاله.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، قال الوزير إن المنظمة لها سجل من الخبرة التي يمكن أن تستخدمها في تقديم المشورة إلى لجنة الصياغة، التي كانت قد بدأت عملها بالفعل. وحث الأمم المتحدة على تعيين مستشار لشؤون الانتخابات لمواصلة دعم الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر. وفي سياق منفصل، اقترح تمديد ولاية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، التي اقترب موعد استعراضها، وذلك حتى نهاية العملية السياسية في العراق[٧٨].

وفي الجلسة ٥٢٠٤، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق[٧٩]. واستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وأدلى ممثل العراق ببيان عقب الإحاطة.

---

(٧٧) S/PV.5189، الصفحات ٢-٤.

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٨.

(٧٩) S/2005/373، التقرير الرابع مقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن الجمعية الوطنية الانتقالية انتخبت الحكومة الانتقالية للعراق بعد فترة طويلة من المفاوضات بين مختلف الفصائل السياسية والإثنية. ومن المتوقع أن تعمل الحكومة الانتقالية في إطار دستور دائم جديد يؤدي إلى حكومة منتخبة دستوريا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقال إن الجمعية الوطنية الانتقالية قد أنشأت أيضا لجنة لصياغة الدستور، كما أن مشروع الدستور الذي وضع في صيغته النهائية بحلول ١٥ آب/أغسطس، سيعرض على الاستفتاء بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وقد حدثت هذه التطورات في بيئة أمنية لم تشهد علامات على التحسن، مع حدوث زيادة كبيرة في الهجمات ضد المدنيين العراقيين، فضلا عن قوات الأمن والقوة المتعددة الجنسيات. وقد كثفت القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية حملاتها لمكافحة التمرد، ووردت تقارير عن ارتفاع عدد الإصابات وادعاءات بوقوع انتهاكات للحريات المدنية وحقوق الإنسان من جانب جميع الأطراف.

وقال الأمين العام المساعد في إحاطته إن الكثيرين من داخل العراق وخارجه يرون أن عملية الانتقال السياسي قد دخلت مرحلة حاسمة في عملية المصالحة الوطنية. وقد بينت خبرة الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم أن المصالحة الوطنية والعمليات الديمقراطية تكون أكثر نجاحا عندما تسمح الأغلبية للأقليات بالممارسة التامة لحقوقها السياسية وتتيح لها فرصة المشاركة في الحكم وإعادة البناء. وشدد الأمين العام المساعد أيضا على أن أوجه التقدم المحرز في العملية السياسية تحتاج إلى أن تُستكمل بإجراء تحسينات ملموسة في إعادة البناء والتنمية والمجالات الإنسانية. وقال إن الأمم المتحدة، من خلال ترتيبات ابتكارية مع الشركاء المنفذين العراقيين، وبناء على الأولويات العراقية، تواصل تقديم المساعدة في تلك المجالات داخل العراق.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في العراق، ألقى مساعد الأمين العام الضوء على القلق بوجه خاص من تزايد المنطق الطائفي الذي يبدو أنه يحفز كثيرا من العنف، مما ينجم عنه تعرض المدنيين العراقيين الأبرياء لوطأة استخدام القوة. وشدد على أنه يتعين على جميع الأطراف الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وكفالة تقليل استخدام القوة إلى أدنى حد، من أجل تفادي وقوع ضحايا من المدنيين.

وقال أيضا إن بعثة الأمم المتحدة قد برهنت فعلا على أنه يمكن تحقيق الفعالية بقدرة محدودة على أرض الواقع، ولكن استعداد الأمم المتحدة للوفاء بالتوقعات يتعين تخفيفه عن طريق إجراء تقييم واقعي للظروف الأمنية والتشغيلية السائدة[٨٠].

وقال ممثل العراق إن حكومته تدرك تماما الحاجة إلى أن تصبح عملية صياغة الدستور مفتوحة لجميع فئات المجتمع العراقي. وأكد للمجلس أن الحكومة العراقية تشعر بالقلق أيضا إزاء حالة حقوق الإنسان في العراق، وأنها ملتزمة بمواصلة تحسينها. فبعد ٣٥ عاما من وحشية مطلقة، ستحتاج مؤسسات الدولة إلى بعض الجهد من أجل التعود على احترام حقوق الإنسان الأساسية، ولكن الحكومة ما زالت مصممة على تحقيق هذا الهدف، وهو هدف بالغ الحيوية بالنسبة إلى الانتقال.

وذكَّر باعتزام المجلس إعادة النظر في ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الأنموفيك)

(٨٠) S/PV.5204، الصفحات ٢-٥.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وذكر أن مناقشة كل من الولايتين ينبغي أن تسترشد بالاعتبار الجوهري وهو أن العراق ليست لديه رغبة في امتلاك أو تصنيع أو تخزين أسلحة الدمار الشامل. وبينما يواصل العراق إعادة إدماج نفسه في النظام العالمي، بما في ذلك من خلال قبول القواعد الدولية التي تحكم منظومات تلك الأسلحة، فإنه يتوقع أن تتم معاملته بنفس الطريقة التي تُعامل بها الدول الأعضاء الأخرى[٨١].

الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام في الجلسة ٥٢١٤، المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

في جلسة مجلس الأمن ٥٢١٤، المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وجه الرئيس (فرنسا) انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن[٨٢]، المتعلقة بحساب الضمان المنشأ بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والقرارات ذات الصلة، والتي اقترح فيها تحويل مبلغ وقدره ٦٩٧ ٢٥٦ ٢٢٠ دولارا من حساب الضمان إلى صندوق تنمية العراق، وأن تخصم منه المبالغ المستحقة على حكومة العراق لتغطية اشتراكاتها في الميزانية العادية والأنصبة المقررة عليها في إطار أنشطة المنظمة في حفظ السلام، وأنشطة المحاكم. ثم عرض الرئيس مشروع رد على الرسالة، ووافق المجلس فيه على الاقتراح. ووافق أعضاء المجلس على إرسال الرسالة[٨٣].

(٨١) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(٨٢) S/2005/406.

(٨٣) S/2005/407.

القرار ١٦١٩ (٢٠٠٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٢٤٧، المعقودة في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥

في جلسة مجلس الأمن ٥٢٤٧، المعقودة في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وجه الرئيس (اليابان) انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥[٨٤]، التي أوصى الأمين العام فيها بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وفقا للقرار ١٥٤٦، (٢٠٠٤) لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا. وكان الأمين العام حاضرا أثناء الجلسة. ووجه الرئيس الانتباه أيضا إلى مشروع قرار[٨٥]؛ تم اعتماده بالإجماع بوصفه القرار ١٦١٩ (٢٠٠٥)، وقرر المجلس بموجبه تمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، وأعرب عن اعتزامه استعراض ولاية البعثة بعد ١٢ شهرا أو قبل ذلك الموعد، إذا ما طلبت حكومة العراق ذلك.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٢٥٦ المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٥٦، المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية قدمها رئيس لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء[٨٦]. وأدلى الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، وممثل العراق ببيانات أثناء الجلسة.

(٨٤) S/2005/509.

(٨٥) S/2005/515.

(٨٦) أجري التحقيق عملا بالقرار ١٥٣٨ (٢٠٠٤)، الذي رحب المجلس فيه بتعيين فريق التحقيق بمبادرة من الأمين العام.

وفي إحاطته، عرض رئيس اللجنة بعض النتائج الرئيسية التي توصل إليها التحقيق. وأشار إلى أن مهمة اللجنة تمثلت في البحث عن أخطاء في الإدارة أو سوء في الإدارة في برنامج النفط مقابل الغذاء، وعن أدلة على الفساد في إطار الأمم المتحدة أو من جانب المقاولين. وقد وجدت اللجنة الاثنين كليهما، للأسف، ووثقتهما بكثير من التفصيل في التقرير الواسع النطاق الذي أصدرته. ويتعين تقاسم المسؤولية عن الإخفاقات على نطاق واسع، بدءا من الدول الأعضاء ومجلس الأمن ذاته. وذكر أن هذا البرنامج قد ترك قدرا كبيرا من المبادرة في يد العراق، الذي كانت لديه وسائل للتلاعب في البرنامج لتحقيق أغراضه الخاصة. وتفاقمت هذه الصعوبة الأساسية بفعل عدم القدرة على التحديد الواضح للمسؤوليات الإدارية المعقدة المشتركة بين لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والأمانة العامة، وبفعل استمرار الخلافات السياسية. وتفاقمت مواطن الضعف هذه بفعل السلوك غير الأخلاقي والفاسد في مواقع رئيسية في أعلى مستوى في مكتب برنامج العراق وفي إدارة المشتريات، وعدم وجود مراجعة فعالة للحسابات أو ضوابط إدارية فعالة.

وشدد على أن ضعف التخطيط، والتمويل القليل جدا، وعدم وجود وضع قانوني مستقل حقا لمراجعة الحسابات، والعدد القليل جدا من الموظفين الفنيين كانت جميعها خصائص تتسم بها هذه العملية. ويبدو أن التعاون الوثيق بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة تعارض مع جوهر عمل الوكالات الذاتية التمويل والإدارة والإشراف. ففي برنامج معقد يحتاج إلى تمويل مشترك ويسعى إلى قصد مشترك، لا يجوز السماح إلا بالتعاون الكامل.

وأكد الرئيس أيضا أن دراسة أجراها خبراء بتكليف من اللجنة، أكدت أن البرنامج نجح في تفادي الخطر الواضح والماثل وهو سوء التغذية وزيادة انهيار الخدمات الطبية في العراق، بالإضافة إلى الدعم الذي قدمه البرنامج من أجل الإبقاء على الجزاءات الأساسية المفروضة على العراق. وفي استنتاجاتها، اقترحت اللجنة أن يُعيَّن مدير عمليات جديد يتمتع بولاية وسلطة محددتين لتولي الإدارة. وقد شددت الاستنتاجات التي توصل إليها التحقيق على الحاجة إلى مراجعة حسابات قوية ومستقلة ومهام للتحقيقات. وقال إن المشاكل المذكورة في التقرير تُعدُّ عَرَضاً من أعراض قضايا عامة عميقة الجذور، وليست أمرا يمكن إصلاحه بتغييرات معزولة هنا وهناك. فهذه المشاكل نشأت في منظمة وُضع تصميمها قبل أكثر من ستين عاما من أجل زمن أقل تعقيدا، ودون التحديات التشغيلية الكبيرة والمعقدة التي تصاحب مسؤولياتها السياسية والدبلوماسية. وشدد على أن أي برنامج للأمم المتحدة يحمل معه – وينبغي أن يحمل – إحساسا قويا بالشرعية الدولية، التي لا تناظرها دولة واحدة أو مجموعة من الدول. ومع ذلك، فإن النجاح يتطلب ما هو أكثر من الشرعية. وأشار إلى أن الدعم يعتمد في النهاية على المصداقية والثقة اللتين تعرضتا للطعن بسبب مشاكل برنامج النفط مقابل الغذاء. وإلى حد ما، فقد أُضعِفت الأمم المتحدة. ولهذا، فإن هناك حاجة ماسة إلى الإصلاح. وفي الختام، حث المجلس والجمعية العامة على اتخاذ إجراءات[٨٧].

وأشار الأمين العام إلى أن التحقيق قد أجري بناء على مبادرته، وبدعم من المجلس. وأضاف أن عددا قليلا من المنظمات الأخرى كانت ستتيح نفسها للتدقيق المستقل على أكمل وجه مثلما فعلت الأمم المتحدة، وأن الحقيقة كما جرى الكشف عنها، في الواقع، في التقارير المتعاقبة للتحقيق،

(٨٧) S/PV.5256، الصفحات ٢-٤.

مؤلمة. وقال إنه ليس لديه أي شك في أن الأمم المتحدة مع ذلك ستستفيد من الاستنتاجات.

وقال الأمين العام إنه يقبل المسؤولية الكاملة عن إخفاقاته، وأعرب عن أسفه إزاء عدم بذل العناية الواجبة في متابعة التحقيقات في مزاعم سوء التصرف. وفي الوقت نفسه، أعرب عن ارتياحه لأن التقرير قد خلص إلى أن برنامج النفط مقابل الغذاء قد نجح في استعادة وصون الحد الأدنى من معايير التغذية والصحة في العراق، مع القيام في الوقت نفسه بالمساعدة على مواصلة الجهود الدولية لمنع صدام حسين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وأهم استنتاج خلص إليه التقرير هو توصل اللجنة إلى أن الإدارة العامة للبرنامج اتسمت بضعف الممارسات الإدارية وعدم كفاية الرقابة ومراجعة الحسابات. وهنا أيضا، قال، بوصفه المسؤول الإداري الأول، يجب عليه أن يتحمل المسؤولية عن جوانب الفشل التي كُشف عنها، سواء في تنفيذ البرنامج أو في أداء الأمانة العامة بشكل أعم. وذكر الأمين العام أيضا إلى أن العديد من المشاكل متأصلة في عدم وضوح تحديد الأدوار والمسؤوليات فيما بين المجلس واللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والأمانة العامة، ولا سيما في قرار المجلس الإبقاء على عناصر جوهرية للرقابة التشغيلية في إطار اللجنة، المؤلفة من دبلوماسيين وطنيين يعملون بموجب تعليمات مسيسة إلى حد كبير صادرة من حكوماتهم.

وقال إن النتائج أكدت الأهمية الحيوية للإصلاحات الإدارية المقترحة، وأنه قد شرع بالفعل في إصلاحات جديدة في المجالات التي يتمتع فيها بسلطة تقديرية تتيح له القيام بذلك، بهدف تعزيز الإدارة والرقابة والمساءلة والشفافية، وضمان أعلى معايير الأخلاقيات. ولكنه أكد على أن هناك العديد من القرارات الرئيسية التي لا يمكن أن تتخذها سوى الجمعية العامة. وشدد أيضا على أن القواعد التي تحكم موارد الميزانية والموارد البشرية يجب أن تسمح للأمم المتحدة بأن تجتذب وتطور وتحتفظ بكادر من المهنيين ذوي المهارات المناسبة لإدارة عمليات واسعة النطاق. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي السماح لها بأداء مهامها بفعالية، باتخاذ القرارات اليومية بشأن نشر الموظفين والموارد بدون الاضطرار إلى انتظار الحصول على موافقة مسبقة من الجمعية العامة أو المجلس. وفي الختام، ذكر أن النتائج التي توصل إليها التقرير ينبغي أن تكون محرجة للجميع، وأن الإصلاح أمر حتمي إذا أريد للأمم المتحدة أن تستعيد قدر الاحترام الذي يقتضيه عملها بين المجتمع الدولي وأن تحافظ عليه[٨٨].

وأثنى جميع أعضاء المجلس في بياناتهم على الجهود التي تبذلها لجنة التحقيق المستقلة. وقال معظم المتكلمين إن برنامج النفط مقابل الغذاء، على الرغم من إخفاقاته، فإنه، مسترشدا بالضرورة الإنسانية، قد اضطلع بدور حاسم في التخفيف من وطأة المعاناة، وفي توفير الأغذية والأدوية للعراقيين[٨٩]. وشدد العديد من المتكلمين على أن المسؤولية عن الفشل يجب أن يتقاسمها المجلس ذاته والدول الأعضاء والأمانة العامة. وقال بعض الممثلين إن نظام صدام حسين، وقد استغل حسن النية لدى الأمم المتحدة لمصلحته الشخصية، هو المذنب الرئيسي[٩٠]. وقال ممثل الجزائر إن

(٨٨) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٦.

(٨٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧ (المملكة المتحدة)؛ الصفحتان ٧ و ٨ (الولايات المتحدة، الاتحاد الروسي)؛ الصفحتان ٨ و ٩ (الجزائر)؛ الصفحة ١٠ (اليابان)؛ الصفحتان ١١ و ١٢ (فرنسا)؛ الصفحتان ١٢ و ١٣ (الأرجنتين)؛ الصفحتان ١٣ و ١٤ (الدانمرك والبرازيل)؛ الصفحات ١٤-١٦ (اليونان ورومانيا).

(٩٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (المملكة المتحدة)؛ الصفحة ٧ (الولايات المتحدة)؛ الصفحة ١٢ (فرنسا)؛ الصفحة ١٢ (الأرجنتين).

المجلس، الذي أنشأ البرنامج، يجب أن يقبل نصيبا أكبر من المسؤولية عن الفشل[٩١]، وفي نفس الموضوع، أشار ممثل جمهورية تترانيا المتحدة إلى أن جميع الأخطاء قد حدثت في ظل إشراف المجلس[٩٢]. وقال معظم أعضاء المجلس إن النتائج التي خلصت إليها التقارير وجوانب الفشل في برنامج النفط مقابل الغذاء تجسد الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات في إدارة الأمم المتحدة، من أجل ضمان تحسين الإدارة والشفافية والمساءلة[٩٣]، وأعرب بعض الأعضاء على وجه الخصوص عن تأييدهم لجهود الأمين العام الرامية إلى الإصلاح[٩٤]. وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن استيائه من أن الجهود الرامية إلى تحقيق الإصلاح تلقى في كثير من الأحيان مقاومة من الدول الأعضاء الأخرى[٩٥].

وقال ممثل العراق إن من الواضح جدا من الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير أن الشعب العراقي لم يتلق القيمة الكاملة لأمواله، ولكنه حُرم لأسباب مختلفة من قدر كبير مما هو من حقه؛ وبالتالي فإنه هو الذي دفع ثمن فشل البرنامج. ودعا المجلس إلى النظر في تشكيل فريق تموله الأمم المتحدة، من أجل مساعدة العراق على تتبع أصوله التي جرى تبديدها على يد البرنامج[٩٦].

(٩١) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٩٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٩٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨ (الولايات المتحدة، الاتحاد الروسي)؛ الصفحة ٩ (الجزائر)؛ الصفحة ١٠ (اليابان)؛ الصفحة ١١ (جمهورية تترانيا المتحدة) الصفحات ١١-١٣ (الأرجنتين والبرازيل وفرنسا)؛ الصفحات ١٣-١٦ (الدانمرك ورومانيا)؛ الصفحتان ١٦ و ١٧ (الفلبين)؛ الصفحتان ١٧ و ١٨ (العراق).

(٩٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (المملكة المتحدة)؛ الصفحة ٨ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحة ٩ (الجزائر).

(٩٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

القرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة ٥٣٠٠، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٦٦، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق[٩٧]. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وممثل الولايات المتحدة، متكلما باسم القوة المتعددة الجنسيات[٩٨]. وأدلى وزير خارجية العراق ببيان خلال الجلسة.

وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن التأخر في عقد الجمعية الوطنية الانتقالية وتشكيل الحكومة الانتقالية أدى إلى تقليص الوقت المتاح لإنجاز مشروع الدستور في الموعد النهائي المنصوص عليه في قانون إدارة الدولة الانتقالي، والمحدد له ١٥ آب/أغسطس.

وأشار الممثل الخاص إلى أن الجمعية الوطنية الانتقالية وضعت مشروعا للدستور الوطني، وأن الاستفتاء الوطني مقرر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كما أن من المقرر إجراء الانتخابات العامة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ومن بين نقاط الخلاف الرئيسية في عملية الصياغة المسائل المتعلقة

(٩٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٩٧) S/2005/585، التقرير الخامس مقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(٩٨) هذه الإحاطة الإعلامية مقدمة عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

بالنظام الاتحادي، وطرائق تكوين الأقاليم، بالإضافة إلى إقليم كردستان، وهوية الدولة، ودور الإسلام كمصدر للقانون، وتوزيع السلطات فيما يتعلق بالموارد الوطنية، بما في ذلك النفط والمياه. وأعرب عن القلق إزاء ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين الناجم عن العنف المتواصل، فضلا عن تدهور حالة حقوق الإنسان في البلد. وقال إنه، بناء على خبرة الأمم المتحدة، فالتصدي لكل من الانتهاكات السابقة والحالية على أساس سيادة القانون والمعايير الدولية من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز جهود المصالحة الوطنية[٩٩].

وذكرت ممثلة الولايات المتحدة، في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها، أنه على الرغم من التقدم المحرز في الانتقال السياسي في العراق، فما زال المتمردون قادرين على القيام بهجمات ضد المدنيين العراقيين. وأشارت إلى أن الهدف من القوة المتعددة الجنسيات يتمثل في مساعدة العراقيين على ضمان أمنهم، وقالت إن قدرة قوات الأمن العراقية تزداد، مما يؤدى إلى الحد من تأثير وفعالية المتمردين، وإلى تعزيز قدرات العراق في مجال سيادة القانون. وقالت إن القوة المتعددة الجنسيات، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة العراقية والتحالف، تقدم المساعدة لتعزيز نظم إنفاذ القوانين والعدالة والسجون في العراق. كما أنها تعمل على إنجاز مشاريع الهياكل الأساسية الحيوية. ولكن النجاح سيتحقق حينما يمكن للعراقيين أنفسهم أن يضمنوا حريتهم وأمنهم وازدهارهم.

وأفادت بأنه في ١٩ أيلول/سبتمبر، كان قد تم تدريب وتجهيز ١٩٣ ٠٠٠ من أفراد الأمن العراقيين، وقامت القوة المتعددة الجنسيات بنقل بعض المسؤوليات الأمنية في عدد محدود من المجالات والقواعد إلى قوات الأمن العراقية. وشددت أيضا على أن المجتمع الدولي، ولا سيما في البلدان المجاورة للعراق، ولا سيما الجمهورية العربية السورية، ينبغي له بذل مزيد من الجهود للحيلولة دون دخول الإرهابيين الأجانب إلى العراق، ودون إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في البلد[١٠٠].

وقال وزير خارجية العراق إنه جرى توسيع نطاق لجنة صياغة الدستور لتحسين تمثيلها للمجتمع العراقي، عن طريق إدراج المجتمعات المحلية التي لم تشارك أو في انتخابات كانون الثاني/يناير أو لم تحرز نتائج جيدة فيها. وشجع الوزير البلدان المجاورة للعراق على استئصال عناصر الإرهاب، والاشتراك مع العراق في إطار تعاون استراتيجي إقليمي، وفقا للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وأعرب عن أسفه لأن معظم المقاتلين الأجانب يدخلون عبر الحدود العراقية - السورية، وأن حكومة الجمهورية العربية السورية لم تُبد حتى الآن تعاونا جادا في مساعدة العراق على وقف ذلك العبور[١٠١].

وفي جلسة مجلس الأمن ٥٣٠٠، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[١٠٢]، وجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة من ممثل العراق إلى رئيس مجلس الأمن[١٠٣]، والتي يحيل بها طلبا من حكومة العراق بتمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وإلى

(٩٩) S/PV.5266، الصفحات ٢-٥.

(١٠٠) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(١٠١) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١١.

(١٠٢) في جلسة مجلس الأمن ٥٢٦٧، المعقودة كجلسة خاصة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وجه المجلس الدعوة إلى كل من وزير خارجية العراق والممثل الخاص للأمين العام في العراق، اللذين تبادل أعضاء المجلس الآراء معهما.

(١٠٣) S/2005/687.

مشروع قرار قدمته الدانمرك ورومانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان[١٠٤].

وتم اعتماد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، الذي قام فيه المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في جملة أمور، بما يلي:

يقرر أن يمدد ولاية القوة المتعددة الجنسيات، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛

يقرر أن يعاد النظر في ولاية القوة المتعددة الجنسيات عندما تطلب حكومة العراق ذلك، أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ويعلن أنه سينهي هذه الولاية في وقت أقرب إذا طلبت حكومة العراق ذلك؛

يقرر أيضا أن تمدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشأن إيداع العائدات من مبيعات الصادرات من النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق التنمية للعراق، والترتيبات المشار إليها في الفقرة ١٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن رصد المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق؛

يقرر كذلك أن الأحكام الواردة أعلاه، سوف يعاد النظر فيها عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛

يطلب أن يواصل الأمين العام تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عن العمليات التي تضطلع بها في العراق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛

يطلب أن تواصل الولايات المتحدة، نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عن ما تبذله هذه القوة من جهود وما تحرزه من تقدم؛

ويقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

وأدلى عدة أعضاء في المجلس وممثل العراق ببيانات بعد اعتماد القرار. وأكد جميع المتحدثين أن القرار اتُّخذ وفقا لطلب الحكومة العراقية ورغباتها[١٠٥]. وأكد ممثل الولايات المتحدة أن اتخاذ القرار بالإجماع يدل على الدعم الدولي الواسع النطاق لعراق اتحادي وتعددي وموحد[١٠٦]. ووجه ممثل المملكة المتحدة نداء إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما جيران العراق، للمساعدة على منع الإرهابيين وأسلحتهم وتمويلهم من دخول العراق[١٠٧]. وحث ممثل الدانمرك حكومة العراق على أن تبذل أقصى ما في وسعها لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان من جانب جميع السلطات العراقية، بما في ذلك قوات الأمن والشرطة[١٠٨]. وقال ممثل فرنسا إن الحكومة المقبلة، ستكون قادرة، في أي وقت من الأوقات، على طلب تجديد هذه الولاية أو إنهائها. وما لم يتخذ المجلس قرارا بخلاف ذلك، ستنتهي تلك الولاية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، يتوقع المجلس أن يجرى استعراض الولاية في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي تلك الفترة، يجب على القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية التقيد بالعمل وفقا

(١٠٤) S/2005/704.

(١٠٥) S/PV.5300، الصفحتان ٢ و ٣ (المملكة المتحدة)؛ الصفحتان ٣ و ٤ (الولايات المتحدة، رومانيا)؛ الصفحتان ٤ و ٥ (اليابان، الدانمرك)؛ الصفحتان ٦ و ٧ (فرنسا، الاتحاد الروسي).

(١٠٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(١٠٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(١٠٨) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

للقانون الدولي[١٠٩]. وقال ممثل الاتحاد الروسي إن أمام البعثة عمل لا يستهان به، وينبغي لها أن تجد حلا للتحديات الكبيرة المتمثلة في تنظيم الانتخابات وتعزيز التفاهم المتبادل فيما بين مختلف الفصائل في المجتمع العراقي[١١٠]. وتعهد ممثل العراق بمواصلة التزام الحكومة العراقية بالعملية السياسية التي وضعها المجلس، وقال إنه يتطلع إلى إجراء انتخابات على نطاق البلد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر في إطار الدستور الذي وافق عليه شعب العراق[١١١].

الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام في الجلسة ٥٣٠١، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

في جلسة مجلس الأمن ٥٣٠١، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وجّه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس[١١٢] والمتعلقة بوضع الأموال المودعة في حساب الضمان المنشأ بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وقدم الرئيس إلى المجلس مشروع رد على الرسالة، يتضمن الموافقة على الاقتراح الوارد في رسالة الأمين العام بتحويل مبلغ ٢,٢ مليون دولار زائدا مبلغ ٢٢٦ ٤٩٣ يورو من حساب الضمان ليخصم من المبالغ المستحقة على حكومة العراق لتغطية اشتراكها في ميزانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقرر المجلس إرسال الرسالة المقترحة[١١٣].

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٣٢٥، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٧٩٣، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق[١١٤]. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وممثل الولايات المتحدة، متكلما باسم القوة المتعددة الجنسيات[١١٥]، إحاطتين إعلاميتين إلى المجلس. وأدلى ممثل العراق ببيان خلال الجلسة.

وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن الملاحظات التي أبدتها مختلف جماعات مراقبة الانتخابات بشأن إجراء الاستفتاء إيجابية نسبيا، وأن من المقرر إجراء الانتخابات على نطاق البلد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وأفاد وكيل الأمين العام أن الانتخابات من شأنها أن تختتم عملية الانتقال السياسي الواردة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). غير أنه لاحظ أنه على الرغم من أن الإطار المنصوص عليه في القرار كان يقصد منه تعزيز الحوار الوطني والمصالحة، وأن يكون له بالتالي أثر إيجابي على الوضع الأمني، فإن هذا الأثر الأخير لم يحدث. وقال إن أحد أهم المهام التي تواجه مجلس النواب الجديد الذي سيتشكل بعد

(١٠٩) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(١١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١١١) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١١٢) S/2005/702.

(١١٣) S/2005/703.

(١١٤) S/2005/766، التقرير السادس مقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١١٥) هذه الإحاطة الإعلامية مقدمة عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

الانتخابات، يتمثل في إنشاء لجنة لمراجعة الدستور وتمكينها من الاضطلاع بعملها بطريقة تتسم بالمصداقية والفعالية. وقال إن نتائج الاستفتاء قد أظهرت أن نسبة كبيرة من العراقيين لم تؤيد مشروع الدستور.

وأشار إلى أن الأمين العام وجه الانتباه مرارا إلى حالة حقوق الإنسان في العراق، مُديناً الهجمات الإرهابية وهجمات المتمردين والقوات شبه العسكرية على المدنيين الأبرياء، داعيا جميع الأطراف إلى أن تراعي بدقة التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وقال إن الحالة تتطلب إجراءات عاجلة، لا سيما من جانب السلطات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات. وأعرب عن ترحيبه بالتزام القوة المتعددة الجنسيات باتخاذ خطوات تصحيحية أولية، ولا سيما فيما يتعلق بالمحتجزين. وقال إن بعثة الأمم المتحدة سوف تواصل تشجيع جميع الأطراف المعنية على ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع العراقيين. وعلى نفس القدر من الأهمية أن تكون الحكومة الجديدة في العراق قادرة على تلبية الاحتياجات والتوقعات الفعلية للشعب العراقي بسرعة، بما في ذلك إحداث تحسن ملموس في حياتهم اليومية، وتطبيع وضع العراق بوصفه عضوا كاملا ومحترما في المجتمع الدولي. وشدد على أن قدرة الأمم المتحدة في العراق تعتمد على التزام الدول الأعضاء. وأشار إلى أن الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة فيما يتعلق بتحقيق الأمن للبعثة قد تم التوقيع عليه، وبالتالي تم إضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات الأمنية الحالية للأمم المتحدة في العراق[١١٦].

وذكر ممثل الولايات المتحدة أن هجمات المتمردين قد ازدادت في الفترة السابقة للاستفتاء الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر. وتركزت الهجمات في أربع محافظات من بين محافظات العراق الـ ١٨، أي في بغداد، ونينوى، والأنبار، وصلاح الدين. وذكر أن حوالي ٨٠ في المائة من الهجمات كانت موجهة ضد القوة المتعددة الجنسيات، في حين أن السكان العراقيين تعرضوا لـ ٨٠ في المائة من مجموع الإصابات. وقال إن زيادة كبيرة في بلاغات الاستخبارات التي قدمها السكان العراقيون قد حدثت في الأشهر القليلة الماضية، مما يشير إلى زيادة الرفض الشعبي للمتمردين. وبالرغم من استمرار التحديات الأمنية، فإن القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية استعادت السيطرة في بعض المناطق التي كان العدو يسيطر عليها سابقا[١١٧].

وذكر ممثل العراق أن التحدي الرئيسي الذي يواجه العراق وهو يبني الديمقراطية ويشرع في إعادة الإعمار، يتمثل في التصدي للإرهاب. ولا يمكن إلحاق الهزيمة به دون دعم من المجتمع الدولي، ولا سيما من البلدان المجاورة للعراق. وشدد على أن التقدم المحرز في الاستفتاء الدستوري والمجالات الأخرى ما كان ليتحقق بدون تضحيات كبيرة من الشعب العراقي، أو بدون القوة المتعددة الجنسيات التي تقدم الدعم للتغيير السياسي، أو بدون الأمم المتحدة، وقال إن هذه المكاسب لا ينبغي أن تخفي أن وجود الأمم المتحدة في العراق لم يكن كافيا. وذكر أيضا أن الوقت قد حان لـ ”طي صفحة قرارات منع التسلح التي أصدرها المجلس ضد النظام السابق“، وإغلاق ملف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش نهائياً.

وفيما يتعلق بمسألة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، ذكر أن الحوادث المشار إليها في تقرير الأمين العام لم يشارك فيها سوى عدد قليل من الأفراد، ولا تمثل سلوك منهجيا للقوات العراقية. وقال إن حكومة العراق تتصدى

(١١٦) S/PV.5325، الصفحات ٢-٥.

(١١٧) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

لهذه المسألة، وقد أعربت عن رغبتها في تلقي الدعم الدولي بغية تطوير مؤسساتها وفقا للأنظمة والقواعد المقبولة دوليا في مجال حقوق الإنسان[١١٨].

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في الجلسة ٥٣٧١، المعقودة في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٣٧١، المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أدلى الرئيس (الولايات المتحدة) ببيان باسم المجلس[١١٩]، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

يُرحّب بقيام اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق في ١٠ شباط/ فبراير بإعلان نتائج الانتخاب المعتمدة للمجلس النيابي العراقي؛

ويُشدد على أهمية إشراك الجميع والحوار الوطني والوحدة الوطنية في الوقت الذي يتقدم فيه التطور السياسي في العراق إلى الأمام؛ ويدين ما يقع في العراق من أعمال إرهابية؛

ويُنوه تنويها خاصا باللجنة الانتخابية المستقلة للعراق لما قامت به من دور في تنظيم وإدارة الانتخابات؛ ويعرب عن ثنائه أيضا للأمين العام والأمم المتحدة لنجاحهما في المساعدة على التحضير للانتخابات، ويشير بوجه خاص إلى الدور الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛ ويعرب أيضا عن تقديره للمساعدة المقدمة من سائر الجهات الدولية الفاعلة؛

ويُشدد على الحاجة إلى مواصلة وتعزيز الدعم الدولي المقدم من جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة من أجل المساعدة على تحقيق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الواسع النطاق في العراق؛

ويتطلع المجلس أيضا إلى مواصلة الجهود من جانب جامعة الدول العربية دعما للعملية السياسية التي أيدها قرارا مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و١٦٣٧ (٢٠٠٥)؛

ويُؤكد من جديد دعمه لوجود عراق اتحادي وديمقراطي وتعددي وموحد، تُحترم فيه حقوق الإنسان احتراما كاملا.

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في الجلسة ٥٤٤٤، المعقودة في ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٣٨٦، المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠٦ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق[١٢٠]. واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين مقدمتين من الممثل الخاص للأمين العام للعراق، ومن ممثل الولايات المتحدة، الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات[١٢١]. وأدلى ممثل العراق ببيان في الجلسة.

ولاحظ الأمين العام في تقريره، أن الانتخابات المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ كانت الحدث الانتخابي الوطني الرئيسي الثالث في العراق خلال السنة الماضية. وقد شارك في المنافسة على ٢٧٥ مقعدا، يتألف منها مجلس النواب، ما مجموعه ٣٠٧ من الهيئات السياسية و ١٩ تحالفا تقدم في إطارها ما يزيد على ٥٠٠ ٧ مرشح يمثلون تقريبا جميع الطوائف والانتماءات السياسية العراقية. ورغم الانشغالات الأمنية، كانت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم عالية في جميع أرجاء البلاد. وقد أُدلي بما مجموعه ١٣٣ ١٩١ ١٢ صوتا صحيحا[١٢٢].

---

(١١٨) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(١١٩) S/PRST/2006/8.

(١٢٠) S/2006/137، التقرير السابع المقدّم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٢١) قُدِّمت الإحاطة الإعلامية عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٢٢) من بين هذه الأصوات الصحيحة، أُدليّ بما مجموعه ٣٧٧ ٢٩٥ صوتا في الخارج، وبعدد ٨٥٦ ٢٠٣ صوتا في مراكز اقتراع خاصة يبلغ عددها ٢٥٥ مركزا من جانب المحتجزين ونزلاء المستشفيات من المرضى، وأفراد قوات الأمن العراقية. وعكست

وأشار الممثل الخاص للأمين العام إلى أن العراق لا يزال يواجه تحديات هائلة تتعلق بالأمن والسياسة وإعادة الإعمار. وبشكل خاص، أظهر قصف الضريح الشيعي في سامراء في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وتداعياته العنيفة[١٢٣] أن عملية الانتقال السياسي في العراق مهددة بشكل متزايد بخطر العنف الطائفي. وأصبحت المشاكل الطائفية تسيطر على السياسة العراقية وتكاد تكون تعريفا لها ولاحتمالاتها في المستقبل. وأفاد الممثل الخاص للأمين العام أن التغلب على الانقسام الطائفي هو، فوق كل شيء، مسؤولية حكومة العراق، وحذر من أن عدم الاضطلاع بهذه المسؤولية سوف يضر بالجهود المبذولة لتعزيز الأمن إضرارا شديدا. وحث جميع المعنيين على أن يتحركوا بسرعة لتشكيل حكومة شاملة للجميع رغم التطورات الأخيرة التي جعلت المفاوضات صعبة. وأعاد الممثل الخاص التأكيد على ضرورة أن تتخذ حكومة العراق تدابير أكثر تصميما لمعالجة تردّي حالة حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بأعمال الاحتجاز التعسفي بالقوة، والتعذيب، وعمليات قتل خارج نطاق القانون. وتقع على عاتق القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية مسؤولية خاصة في ذاك الصدد. وفي غياب هذه التدابير، يمكن أن تكون الجهود المبذولة لتعزيز المصالحة الوطنية والثقة المتبادلة بلا طائل[١٢٤].

وذكر ممثل الولايات المتحدة أنه ما زال بإمكان المتمردين والإرهابيين القيام بهجمات بغية زعزعة استقرار الحكومة المنتخبة شرعيا في العراق. ومع أن ٨٠ في المائة من هذه الهجمات كانت تستهدف قوات التحالف، فإن غالبية الضحايا كانت في صفوف المدنيين. ورغم أن شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ شهد زيادة في عدد الهجمات المرتكبة قبل الانتخابات، فإن عدد الهجمات انخفض من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الثاني/يناير ليعاود الارتفاع مرة أخرى في شباط/فبراير، ويعزى ذلك إلى تدمير دور العبادة والمواقع الدينية. وعلى الرغم من تناقص عدد الهجمات، فقد ازدادت شدتها. وأفاد بأن ٦٥ في المائة من بغداد أصبحت الآن تحت سيطرة قوات الأمن العراقية، بالإضافة إلى مناطق أخرى. وفي الوقت نفسه، أذِن رئيس الولايات المتحدة بخفض عدد الوحدات المقاتلة الأمريكية في العراق من ١٧ إلى ١٥ وحدة – وهو تخفيض بحوالي ٧ ٠٠٠ جندي. وأكد ممثل الولايات المتحدة أن عدة شركاء في التحالف كانوا بصدد اتخاذ إجراءات مماثلة أو يخططون لذلك[١٢٥].

وقال ممثل العراق إنه ثمة شعور بين القيادة السياسية في العراق بأن تشكيل حكومة وحدة وطنية سيساعد على تحسين المناخ الأمني، حيث أنها ستسمح لكل الجماعات المختلفة في العراق بممارسة الحق في الانتخاب. أما في ما يتعلق بوضع حقوق الإنسان، فقال إن حكومته ملتزمة باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، مع أنها تقر بأنه

هذه الأرقام نسبة مشاركة في الانتخابات زادت على ٧٥ في المائة، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بعدد الناخبين المصوتين في انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ حيث بلغت نسبتهم زهاء ٥٨ في المائة (انظر S/2006/137، الفقرات ٣-٥).

(١٢٣) بادر القادة العراقيون من مختلف الانتماءات السياسية والدينية وكذلك الأمم المتحدة إلى إدانة الهجوم الذي استهدف الضريح الشيعي المقدس الذي يرقد فيه جثمانا الإمامين علي الهادي والحسن العسكري، وقد أدى هذا الهجوم إلى إثارة أعمال عنف طائفية وهجمات انتقامية في بغداد (انظر S/2006/137، الفقرتان ١٩-٢٠).

(١٢٤) S/PV.5386، الصفحات ٢-٤.

(١٢٥) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

ما زال هناك مجال للتحسين في هذا المضمار. غير أن تقرير الأمين العام لم يأخذ في الحسبان المدى الذي أسهمت به الحالة الأمنية الحالية في عدم قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها لحقوق الإنسان. وأفاد بأنه كان من الحري أن يشير التقرير إلى تلك الخطوات التي اتخذها الحكومة لتحسين ممارسات حقوق الإنسان، مثل وجود، لأول مرة في ٤٦ عاما، قطاع حيوي وقوي للمجتمع المدني يحظى بإمكانية غير مقيدة للوصول إلى مختلف الوكالات الحكومية، بما في ذلك السجون على أنواعها والمحاكم.

ورحب ممثل العراق ترحيبا حارا بقول الأمين العام إنه آن الأوان لرفع الحواجز، بما في ذلك الجزاءات، التي تقف أمام إعادة الإدماج الكامل للعراق في المجتمع الدولي[١٢٦].

وفي الجلسة ٥٤٤٤، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، أدلى الرئيس (الكونغو) ببيان باسم المجلس[١٢٧]، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

يُرحب بتنصيب الحكومة العراقية المنتخبة وفقا للدستور، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، ويهنّئ شعب العراق على هذا الإنجاز الهام في عملية التحول السياسي في البلد؛

ويشجع الحكومة الجديدة على العمل بلا كلل من أجل تعزيز المصالحة الوطنية من خلال الحوار الوطني وإشراك الجميع وتهيئة جو خال من النزعة الطائفية؛

ويدين أعمال الإرهاب في العراق، بما فيها الهجمات المروعة الأخيرة على المدنيين والمواقع الدينية، والتي استهدفت بلا رحمة إثارة التوترات الطائفية؛

ويؤكد مجددا استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية.

(١٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١١.

(١٢٧) S/PRST/2006/24.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٤٦٣، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٤٦٣، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق[١٢٨]. ووجّه الرئيس (الدانمرك) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام بشأن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة[١٢٩]، وإلى رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من ممثل العراق يحيل بها رسالة موجهة من وزير خارجية العراق إلى رئيس المجلس، طلب فيها مواصلة قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة في توفير الأمن والاستقرار في العراق[١٣٠]. واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين مقدمتين من الأمينة العامة المساعدة، ومن ممثل الولايات المتحدة، الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات[١٣١]. وأدلى وزير خارجية العراق ببيان أثناء الجلسة.

ولاحظ الأمين العام في تقريره أن تشكيل أول حكومة عراقية منتخبة بما يتواءم مع الدستور في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ يمثل تتويجا لعملية الانتقال السياسي في العراق. غير أن طول المفاوضات والتدهور الخطير للحالة الأمنية في أعقاب التفجير بالقنابل الذي وقع في سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦ دلاّ على أن شعب العراق وصل إلى منعطف هام. وأشار إلى أنه إذا لم يتولّد قريبا زخم إيجابي

(١٢٨) S/2006/360، التقرير الثامن المقدّم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٢٩) S/2006/394.

(١٣٠) S/2006/377.

(١٣١) قُدِّمت الإحاطة الإعلامية عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

قوي نحو المصالحة الوطنية فإن ثمة خطرا داهما يتمثل في تنامي الاستقطاب، والصراع الطائفي، واحتمال نشوب حرب أهلية.

وقالت الأمينة العامة المساعدة إنه من دواعي القلق بشكل خاص زيادة نسبة الخسائر في الأرواح بين المدنيين نتيجة ارتفاع مستويات العنف، وانهيار القانون والنظام، إلى جانب أعمال العنف بين الطوائف والأنشطة الإجرامية مما أدى إلى تفاقم أعمال العنف التي يقوم بها المتمردون. وشددت على ضرورة تمكين الحكومة الجديدة لكي تستطيع أن تداوي جراح الانقسامات الاجتماعية والسياسية عن طريق الحوار وبناء الثقة، وأن تعزز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، وأن تحسن الظروف المعيشية لجميع العراقيين. وقالت إن الاستعراض الموعود للتشريع الخاص بمكافحة الإرهاب واجتثاث حزب البعث سيساعد على تهيئة بيئة أكثر مؤاتاة لتحقيق المصالحة الوطنية. وستتحدد فعالية الحكومة بشكل كبير من خلال قدرتها على أن تكون مصدر إلهام لكسب ثقة الشعب العراقي عن طريق اتخاذ تدابير فورية لتحسين الأمن. وسيتطلب ذلك من الحكومة الجديدة، أولا وقبل كل شيء، أن تملك تدريجيا زمام الأمور بالنسبة لشؤونها الوطنية، بما في ذلك المجال الحيوي للأمن، يساعدها في ذلك المجتمع الدولي، عند الضرورة.

وأعربت الأمينة العامة المساعدة عن أملها في أن تعطي الحكومة العراقية الجديدة أولوية لوضع جدول أعمال قوي متعلق بحقوق الإنسان، يعالج انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي والتي تقع حاليا، وأكدت مجددا أن الأمم المتحدة ما زالت تشعر بقلق بالغ إزاء العدد الكبير من المحتجزين في مراكز الاحتجاز بدون إجراء تحقيق أو توجيه اتهامات جنائية. وأشارت إلى أنه على المستوى الدولي، توجد الآن فرصة لبناء توافق في الرأي أعمق يعزز المرحلة الانتقالية في العراق، بما في ذلك في مجلس الأمن[١٣٢].

وذكر ممثل الولايات المتحدة بأنه في ٧ حزيران/يونيه، قتلت القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية قائد تنظيم القاعدة الإرهابي أبو مصعب الزرقاوي وأحد كبار أتباعه، الشيخ عبد الرحمن. وعلى الرغم من أن القائد الأصلي لتنظيم القاعدة في العراق قد مات، إلا أن مكانه قد شُغل ولا تزال المنظمة الإرهابية تشكل خطرا، إذ أن أعضاءها يستمرون في محاولة ترهيب الشعب العراقي وتهديد حكومة البلد التي تمضي قدما نحو المزيد من الاستقرار والرخاء[١٣٣].

وأكد وزير خارجية العراق أن التعاون المستمر بين القوات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات لا يزال ضروريا لتحقيق الأمن في العراق وهو حاسم الأهمية لبلوغ الهدف المتمثل في الاكتفاء الذاتي في الدفاع عن بلده وتوطيد دعائم السلام. وبتشكيل حكومة جديدة لفترة كاملة، وبالقضاء مؤخرا على أبشع إرهابي وهو أبو مصعب الزرقاوي المسؤول عن تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد في آب/أغسطس ٢٠٠٣، أصبح هناك شعور بوجود زخم كبير فيما بين العراقيين وفرصة لتحويل مسار الحالة إلى الاتجاه السليم.

(١٣٢) S/PV.5463، الصفحات ٢-٦. وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قبل الأمين العام طلب حكومة العراق بتقديم الدعم للاتفاق الدولي مع العراق الذي أُعلن عنه في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويمثل الاتفاق مبادرة أطلقتها حكومة العراق لإنشاء شراكة جديدة مع المجتمع الدولي، وكان هدف الاتفاق يتمثل في تحقيق تصور وطني للعراق بهدف توطيد السلام والعمل على تحقيق تطور سياسي واجتماعي واقتصادي. واشترك في رئاسة الاتفاق نائب رئيس وزراء العراق، ونائب الأمين العام (انظر S/2006/706، الفقرة ١٣).

(١٣٣) S/PV.5463، الصفحتان ٦-٧.

وقال إنه خلافا للصور التي تنقلها وسائط الإعلام، فليس هناك حرب أهلية في العراق، ولكن هناك تزايد لحوادث العنف الطائفي.

وقال كذلك إنه قد حان موعد استعراض ولاية صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، وإن حكومته اقترحت مواصلة الترتيبات الحالية وفقا للقرار ١٦٧٣ (٢٠٠٥). وفيما يتعلق ببناء الدعم الدولي للأمن الإقليمي ومن أجل تعزيز خطط إعادة البناء في العراق، أشار وزير خارجية العراق إلى أن تشكيل مجموعة الاتصال الدولية بمشاركة الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، وجيران العراق، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، سيكون وسيلة مفيدة[١٣٤].

القرار ١٧٠٠ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة ٥٥١٠، المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥١٠، المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦[١٣٥]، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن[١٣٦]. ووجه الرئيس (غانا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق[١٣٧]، وإلى مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة والولايات المتحدة[١٣٨]. واعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧٠٠ (٢٠٠٦)، الذي قام فيه المجلس بجملة أمور منها:

أن يُمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا من تاريخ القرار؛

وأن يطلب إلى الأمين العام أن يطلع المجلس بصورة منتظمة على آخر التطورات المتعلقة بالاتفاق الدولي مع العراق.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٥٢٣، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٢٣، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق[١٣٩]. واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين مقدمتين من الممثل الخاص للأمين العام للعراق، ومن ممثل الولايات المتحدة، الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات[١٤٠]. وأدلى جميع أعضاء المجلس وممثل العراق ببيانات في الجلسة.

وفي إطار عرض التقرير، أكد الممثل الخاص للأمين العام أن العراق أصبح أحد أكثر مناطق الصراع عنفا في العالم. وفي حزيران/يونيه، بلغ عدد العراقيين القتلى ٣ ١٤٩

(١٣٤) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١٢.

(١٣٥) وفي الجلسة ٥٤٦٤، المعقودة كجلسة خاصة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وجّه المجلس دعوة إلى وزير خارجية العراق والأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية، وتبادل أعضاء المجلس الآراء معهما.

(١٣٦) الوثيقة S/2006/601، التي أُوصي فيها بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

(١٣٧) الوثيقة S/2006/609، التي طُلب فيها تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

(١٣٨) S/2006/692.

(١٣٩) S/2006/706، التقرير التاسع المقدّم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٤٠) قُدِّمت الإحاطة الإعلامية عملا بالفقرة ٢٥ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣).

شخصا؛ وبلغ عدد القتلى ٣ ٤٣٨ شخصا في شهر تموز/يوليه. وكشفت الهجمات المتعددة وحالات الاختطاف العشوائي للمدنيين نمطا من الاستهداف يستند إلى الانتماء الطائفي، مع وجود رغبة واضحة للتخويف والانتقام(١٤١).

أما في ما يتعلق بالتطورات السياسية، فشدد الممثل الخاص على أن الاتفاق الدولي مع العراق أداة هامة للمجتمع الدولي في مساعدة العراق ليصبح بلدا متمتعا بالسلم والاستقرار. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه حكومة العراق في وضع برنامج وطني حقيقي يتجاوب مع احتياجات جميع العراقيين وطموحاتهم. وأشار إلى أن رئيس الوزراء أطلق خطة المصالحة الوطنية من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها بلده، كما أن الحكومة تحاول إقامة حوار مع الذين ظلوا خارج العملية السياسية. وقال إن الاتفاق الدولي مع العراق يمكن أن يساعد البلد على أن يصبح شريكا متمتعا بالسلم والاستقرار والرخاء مع جيرانه والمجتمع الدولي عامة(١٤٢).

وأفاد ممثل الولايات المتحدة بأنه رغم استكمال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في العراق، فقد تصاعد العنف. وقال إن القوة المتعددة الجنسيات واصلت تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية وجهاز الشرطة في العراق. وبينما أشار إلى أن إسهامات الأمم المتحدة في العراق إسهامات ''حيوية''، ناشد المنظمة مواصلة الاضطلاع بولايتها في إطار القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وشدد على أن القوة المتعددة الجنسيات وجهودها المشتركة مع قوات الأمن العراقية استمرت في دعم بيئة من شأنها تمكين الحكومة العراقية المنتخبة ديمقراطيا من النجاح والشعب العراقي من تحقيق مستقبل أكثر إشراقا وأمنا وازدهارا. وقال إن اللجنة المشتركة لتحقيق الاعتماد الذاتي العراقي في مجال الأمن التي أعلن عنها رئيس الوزراء العراقي ورئيس الولايات المتحدة في ٢٥ تموز/يوليه ستضع خريطة للطريق على أساس تهيئة الظروف الملائمة لنقل المسؤولية الأمنية بالكامل إلى القوات العراقية(١٤٣).

وأعرب المتكلمون بالإجماع عن بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية الصعبة، وانتهاكات حقوق الإنسان السائدة في العراق، وشددوا على الحاجة الملحة لمعالجة هذه الحالة. وأشاد معظم المتكلمين بالجهود التي بذلتها الحكومة العراقية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، ورحبوا بإجراءات مثل خطة المصالحة الوطنية، التي وُضعت لضمان وحدة العراق. وفي الوقت نفسه، شجعوا حكومة العراق على تعزيز أنشطتها الرامية إلى كفالة شمولية العملية السياسية ومشاركة الجميع فيها من خلال عملية الاستعراض الدستوري على سبيل المثال. ورحّب المتكلمون أيضا بإطلاق الاتفاق الدولي مع العراق، وأعربوا عن أملهم في أن يمكّن الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في ١٨ أيلول/سبتمبر حكومة العراق من عرض خطتها لإعادة البناء الوطني(١٤٤).

وسلّط ممثل العراق الضوء على جهود المصالحة الوطنية المضطلع بها في إطار خطة المصالحة الوطنية، التي

(١٤١) S/2006/706، الفقرة ٣٥.

(١٤٢) S/PV.5523، الصفحات ٢-٥.

(١٤٣) المرجع نفسه، الصفحات ٥-١٠.

(١٤٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١ (قطر)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (غانا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (الكونغو، الصين)؛ والصفحات ١٣-١٦ (الدانمرك، فرنسا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (الأرجنتين)؛ والصفحات ١٩-٢١ (سلوفاكيا، جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (بيرو)؛ والصفحة ٢٣ (اليابان)؛ والصفحة ٢٥ (اليونان).

تهدف إلى معالجة أهم القضايا التي تحول دون تحقيق السلم الداخلي في العراق. وأبلغ بأنه في المجال الأمني، وفي تواتر مع عملية المصالحة الوطنية، اعتمدت الحكومة خطة أمنية تهدف إلى تحقيق الأمن في العاصمة بغداد. وتقوم القوات العراقية بدعم من القوة المتعددة الجنسيات بتنفيذ هذه الخطة. وأفاد بأن الثلاثين يوما الأخيرة قد شهدت انخفاضا في العنف والجريمة مقارنة بما كان عليه الوضع خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٦. وفي الختام، أعرب عن أمله في أن تواصل البعثة الاضطلاع بدور حيوي في الاستعراض الدستوري في العراق وفي عملية المصالحة الوطنية[١٤٥].

القرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥٧٤، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٧٤، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وجّه الرئيس (بيرو) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدّم من الدانمرك، وسلوفاكيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان[١٤٦]. ووجه انتباه المجلس أيضا إلى رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة من ممثل العراق[١٤٧]، وإلى رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من ممثل الولايات المتحدة[١٤٨].

(١٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(١٤٦) S/2006/919.

(١٤٧) S/2006/888، تحيل رسالة موجهة من رئيس وزراء العراق يطلب فيها تمديد ولاية القوة متعددة الجنسيات بموجب القرارين ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، وتمديد ولايتي صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

(١٤٨) S/2006/899، تحيل رسالة موجهة من وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، تؤكد التزام القوة المتعددة الجنسيات مواصلة الاضطلاع بولايتها المحددة في القرارين ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، بما يتواءم مع طلب حكومة العراق.

واعتمد المجلس بالإجماع مشروع القرار بوصفه القرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، الذي قام فيه المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، بجملة أمور منها أنه:

يقرر تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات على نحو ما حُددت في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛

ويقرر أيضا أن يمدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشأن إيداع العائدات من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق التنمية للعراق، والترتيبات المشار إليها في الفقرة ١٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد صندوق التنمية للعراق؛

ويقرر كذلك استعراض الأحكام الواردة أعلاه بشأن إيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق وبشأن دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛

ويطلب أن يواصل الأمين العام تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عن العمليات التي تضطلع بها في العراق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛

ويطلب أن تواصل الولايات المتحدة، نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عما تبذله القوة من جهود وما تحرزه من تقدم.

وأدلى ممثلو الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الروسي، وفرنسا ببيانات بعد اتخاذ القرار. وأكد ممثل الولايات المتحدة بأن القوة المتعددة الجنسيات واصلت

القيام بدور حيوي في أمن العراق واستقراره[١٤٩]. وقال ممثل المملكة المتحدة إن هذا القرار أتى بشيء مطمئن هام هو أن الحكومة العراقية يمكنها، متى شاءت، أن تطلب استعراض الترتيبات أو إنهاء ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق[١٥٠].

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن أسفه لأن القرار لا يعبّر عن اقتراح بلده حول أهمية مواصلة العملية السياسية في العراق، التي وُضعت أسسها في المؤتمرين المعقودين في القاهرة وشرم الشيخ[١٥١].

وأفاد ممثل فرنسا بأن وفده سعيد بأن يلاحظ أن القرار ينص صراحة على أن إمكانية انسحاب القوة المتعددة الجنسيات تخضع للقرار السيادي للعراق. وأعرب عن أمله في أن يتواصل التقدم المحرز في الحوار الوطني بين الطوائف، الذي تجلى في اجتماع شرم الشيخ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وفي القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[١٥٢].

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٥٨٣، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وفي الجلسة ٥٦٣٩ المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٥٨٣، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق[١٥٣]. واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين مقدمتين من الممثل الخاص للأمين العام للعراق، ومن ممثلة الولايات المتحدة، التي تكلمت باسم الدول الأعضاء المساهمة في القوة المتعددة الجنسيات[١٥٤]. وأدلى جميع أعضاء المجلس وممثل العراق ببيانات أثناء الجلسة.

ولاحظ الأمين العام في تقريره حدوث زيادة كبيرة في أعمال العنف في العراق، بما في ذلك أنشطة الميليشيات، مما تسبب في وفاة حوالي ٠٠٠ ٥ شخص في الشهر، وحذر من أن احتمال نشوب حرب أهلية تشمل الجميع في العراق أصبح مرجحا.

ومن بين الملاحظات التي أبداها الأمين العام في تقريره والتي سلّط الممثل الخاص عليها الضوء تلك المتعلقة بالحاجة إلى الأخذ بنهج سياسي أوسع وأكثر شمولا يشرك جميع جيران العراق الرئيسيين، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. ولفت التقرير الانتباه أيضا إلى كيف يمكن لعملية الاستعراض الدستوري أن توفر إطارا للمصالحة الوطنية، وإلى أنه لم يتم حتى الآن اغتنام الفرصة التي تتيحها هذه العملية بالفعالية التي كانت ترجوها الأمم المتحدة وتنصح بها. وأكد أن العراق يواجه ثلاثة تحديات رئيسية الآن. أولا، يجب على العراق وضع عملية سياسية شاملة للجميع وضمان إمكانية تقاسم السلطة السياسية والاشتراك في المؤسسات الحكومية وتقاسم الموارد بشكل منصف بين الجميع، من خلال عملية تسترشد بالمصلحة الوطنية بدلا من مصالح فئات معينة من جمهور الناخبين. وثمة ضرورة بوجه

(١٤٩) S/PV.5574، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(١٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(١٥٣) S/2006/945، التقرير العاشر المقدّم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٥٤) قُدِّمت الإحاطة الإعلامية عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

خاص لتعزيز تدابير بناء الثقة بين الطوائف في مناطق التوتر المحتملة، مثل كركوك. وثمة حاجة أيضا لمزيد من الجهود لاستعراض عملية التخلص من العناصر البعثية وإقرار قانون عفو، دونما مساس بحقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والحصول على التعويض. وثانيا، يتعين على حكومة العراق أن تجعل استخدام القوة حكرا عليها. وثالثا، يجب على حكومة العراق تطوير بيئة إقليمية تدعم العملية الانتقالية في العراق. ودعا الأمين العام أيضا إلى تسوية تفاوضية لكسر حلقة العنف الذي يهدد حاليا بإفشال أي عملية سياسية.

وأفاد الممثل الخاص بأنه وجّه الاهتمام مرارا في إحاطاته الإعلامية السابقة المقدمة للمجلس إلى أن ما تحقق من إنجازات خلال فترة الانتقال السياسي في مجال الوفاء بالمعايير التي اعتمدها مجلس الأمن في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) لم يترجم إلى تحسن في الأمن أو في حالة حقوق الإنسان، وأن الجهود التي بذلتها حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات لم تحل دون استمرار تدهور الحالة الأمنية ولا المساعي الوطنية أو الإقليمية أو الدولية من أجل التحاور. وأفاد بأنه يبدو أن العنف قد خرج عن السيطرة، وقد أثار ذلك قلقا واسع النطاق إزاء مستقبل العراق.

وذكر الممثل الخاص أنه يجري حاليا بذل جهود قوية لتعزيز قوات الأمن في العراق، غير أنه حتى في ظل أشد الظروف ملاءمة، من المتوقع أن تستغرق هذه العملية عدة سنوات لتكتمل. وعلاوة على ذلك، يمكن للاعتماد المفرط على استخدام القوة في الواقع أن يمنع التوافق الوطني. وشدد على أنه لكي تتاح للعراق أي فرصة لتجنب كارثة وطنية، فمن الضروري وجود إحساس جماعي بخطورة الموقف وروح من الإصرار والتوفيق[١٥٥].

وذكرت ممثلة الولايات المتحدة بعض الأمثلة على التقدم الذي أحرز، مثل إنشاء لجنة مراجعة الدستور للنظر في خيارات تعديل الدستور العراقي، والمبادرة المتعلقة بإبرام اتفاق دولي. وذكرت كذلك أن الأمن لا يزال يمثل مصدر قلق بالغ، نظرا إلى أن عدد الهجمات ازداد بنسبة ٢٢ في المائة خلال الفترة التي يشملها التقرير الحالي. وأوضحت أن ظهور العنف الطائفي أصبح أكبر خطر يهدد الاستقرار، حيث أن حوالي ٨٠ في المائة من أعمال العنف الطائفي وقعت في دائرة قطرها ٣٥ ميلا من بغداد. وأكدت أن مسألة استقرار وأمن العراق تشكل قضية إقليمية فضلا عن كونها قضية دولية، ويؤدي جيران العراق دورا هاما فيها[١٥٦].

وأعرب جميع الأعضاء عن جزعهم من الارتفاع الكبير في عدد الضحايا في العراق، وشددوا على ضرورة مواصلة العمل على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل التصدي للعنف المستمر. وقال بعض الممثلين بأن النهج المتبعة لتسوية الوضع في العراق لم تكن فعالة[١٥٧]، وأيدوا الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام[١٥٨].

وشدد المتكلمون أيضا على أهمية الاتفاق الدولي مع العراق، وأعربوا عن اهتمامهم باقتراح الأمين العام عقدَ مؤتمر دولي يشمل جميع الأطراف العراقية المتناحرة والعناصر الفاعلة الخارجية المعنية. وأكد المتكلمون أيضا أهمية تعزيز

(١٥٥) S/PV.5583، الصفحات ٢-٥.

(١٥٦) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(١٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٤ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٠ (الدانمرك).

(١٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (فرنسا)؛ والصفحة ١٠ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٤ (الاتحاد الروسي).

الحوار الإقليمي[١٥٩]. وأشاد ممثل الاتحاد الروسي بمقترح الأمين العام المتعلق بتأسيس مجموعة إقليمية معنية بالعراق تشمل الأعضاء الدائمين الخمسة بمجلس الأمن[١٦٠].

وأفاد ممثل العراق بأن حكومته تعرف جيدا من يقوم بأعمال العنف المتزايدة، وهم الصدّاميون والتكفيريون المتطرفون والجماعات الإجرامية. وهذا أمر ستواجهه حكومة العراق بقوة وحسم شديدين. وأعاد تأكيد أن الحكومة تعتزم توسيع نطاق العملية السياسية، وأشار إلى أن رئيس الوزراء قد أعلن مؤخرا عن عقد مؤتمر وطني من أجل تعزيز المصالحة الوطنية. غير أنه حذّر من أن هذه الفكرة ستكون مرفوضة إذا كان الغرض منها هو الالتفاف على المكاسب الديمقراطية التي حققها العراقيون والعودة بالعملية السياسية إلى المربع رقم واحد.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، أكد من جديد أن الحكومة العراقية جادة في معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، ولكن لا يمكن أن توضع انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة بشكل عرضي عن المواجهات مع الإرهابيين والجماعات الإجرامية في المستوى نفسه الذي توضع فيه الانتهاكات المتعمدة التي يقوم بها الإرهابيون.

وفي سياق الإشارة إلى الدعوة الموجهة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للقيام بدور أكثر فعالية، شدد ممثل العراق على ضرورة الأخذ في الحسبان تردي الحالة الأمنية. وذكر أن البعثة وضعت أمن موظفيها فوق كل الاعتبارات الأخرى. ومع أن البعثة ستكون موجودة لمساعدة الحكومة، فلم يتسن بعدُ نشر الأعداد المنشودة بسبب الحالة الأمنية الراهنة[١٦١].

وفي الجلسة ٥٦٣٩، المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٧ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق[١٦٢]. وقدّم الممثل الخاص للأمين العام في العراق وممثل الولايات المتحدة، الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات، إحاطتين إعلاميتين إلى المجلس[١٦٣]. وأدلى وأدلى جميع أعضاء المجلس وممثل العراق[١٦٤] ببيانات أثناء الجلسة.

وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن مستويات العنف المستفحلة في العراق ألقت بظلالها على الجهود السياسية وجهود إعادة الإعمار، وكان لها تأثير سلبي على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد، وأدت أيضا إلى ارتفاع أعداد الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين لتبلغ أرقاما لم تشهدها من قبل. ونتيجة لانعدام الأمن وحظر التجول، أصبح الوصول إلى مرافق الخدمات الصحية محفوفا بصعوبة بالغة، وأشارت تقارير إلى أن نسبة الالتحاق بالمدارس شهدت تراجعا كبيرا بنسبة ٥٠ في المائة. وحذّر الأمين العام من أن العراق كان يمر بأزمة في مجال حماية حقوق الإنسان تحمل في طياتها إمكانية التحول إلى حالة

(١٥٩) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (فرنسا)؛ والصفحة ٩ (اليونان)؛ والصفحة ١٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (الصين)؛ والصفحة ١٩ (غانا)؛ و الصفحتان ٢٠ و ٢١ (الدانمرك)؛ والصفحة ٢٢ (سلوفاكيا)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (الكونغو، قطر).

(١٦٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١٦١) المرجع نفسه، الصفحات ٢٤-٢٧.

(١٦٢) S/2007/126، التقرير الحادي عشر المقدّم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٦٣) قُدِّمت الإحاطة الإعلامية عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٦٤) مثّل العراق نائب رئيس العراق.

طوارئ إنسانية في أقصى درجاتها، ما لم يتم تبديد مناخ الخوف والإفلات من العقاب والفوضى، إلى جانب بذل جهود لتلبية الاحتياجات المادية الأساسية.

وأفاد الممثل الخاص أن ''الخطر الدائم'' المتمثل في العنف السياسي والمذهبي والإجرامي، الذي أدى إلى ازدياد عمق الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان، مثّل سمة بارزة في التقرير. وقال إنه يلزم أن يتفق جيران العراق على استراتيجية مشتركة لدعم برنامج الإصلاح وجهود المصالحة التي تبذلها حكومة العراق، وإنه يلزم النظر في إيجاد آلية لتحقيق هذا التنسيق الإقليمي[١٦٥].

وذكر ممثل الولايات المتحدة أنه في إطار الإعلان عن سبيل جديد إلى الأمام، أعلن رئيس الولايات المتحدة في ١٠ كانون الثاني/يناير عن تخصيص عدد إضافي من القوات قدره ٢١ ٥٠٠ جندي للجهد الذي يقوده العراق. وقال أيضا إن الحكومة العراقية خصصت حوالي ١٥٠ مليون دولار من ميزانيتها لعام ٢٠٠٧ لعملية تسريح المليشيات ونزع سلاحها وإعادة إدماجها، ويمثل تمثيل تلك العملية بالإضافة إلى استمرار التقدم السياسي فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية واعتماد قانون اجتثاث البعث، عنصرين هامين لكفالة الاستقرار الطويل الأجل في البلد[١٦٦].

وأعرب جميع أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء استمرار العنف، وارتفاع عدد المصابين، وتزايد أعداد المشردين، وتدهور الحالة الإنسانية، وحثوا على تعزيز جهود المصالحة الوطنية، والتعاون الإقليمي والدولي بهدف خفض مستويات العنف في العراق.

(١٦٥) S/PV.5639، الصفحات ٢-٥.

(١٦٦) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

وكرر ممثل إندونيسيا الاقتراح الذي عرضه رئيس إندونيسيا بنشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة بعد انسحاب القوة المتعددة الجنسيات[١٦٧]. وحث ذلك الممثل، إلى جانب ممثلي الصين، والاتحاد الروسي، وفرنسا، القوة المتعددة الجنسيات على وضع جدول زمني محدد للانسحاب من العراق[١٦٨]. وشدد ممثل جنوب أفريقيا على أنه بغض النظر عن الحوادث التي أدت إلى الحالة الراهنة في العراق، فإن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية عن ضمان أن تُمارس السلطات التي مُنحت للقوة المتعددة الجنسيات في العراق بطريقة متسقة مع قرارات المجلس وأن يتم التمسك بالقانون الدولي وحقوق الإنسان واحترامهما من جانب جميع الأطراف[١٦٩].

وأشار نائب رئيس العراق إلى أن إعادة إحلال الأمن وإعادة بناء الهيكل السياسي والاقتصاد تُمثلان الهدفين اللذين وضعهما بلده لعام ٢٠٠٧. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت السلطات العراقية خطة أمن لبغداد تحت اسم ''عملية فرض القانون''، وأطلقت عملية المصالحة الوطنية، واعتمدت ميزانية سترصد مبلغ ١٠ بلايين دولار للاستثمار. وأشار كذلك إلى أن حكومته لا تريد التسرع بإبداء الكثير من التفاؤل، ومع ذلك فإن ''عملية فرض القانون'' قد أثمرت بعض النتائج الإيجابية على مستوى الانخفاض الملحوظ في عدد الأعمال الإرهابية والإصابات[١٧٠].

(١٦٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٧-١٩.

(١٦٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٠ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٣ (الصين).

(١٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(١٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام في الجلسة ٥٦٨١، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٨١، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، وجّه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بشأن حساب الضمان المنشأ عملا بالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والقرارات ذات الصلة[١٧١]. وعرض الرئيس مشروع الرسالة التي ستُوَّجَه إلى الأمين العام ردا على رسالته، والتي وافق فيها على اقتراحه بتحويل مبلغ ٧٥٤ ٨٥٦ ١ يورو ومبلغ ٧٧١ ٦٩٤ دولارا من حساب الضمان المذكور أعلاه، لتسوية المتأخرات المستحقة على حكومة العراق لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ولتسديد التزامها الحالي المتعلق بالمساهمات في الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقرر المجلس إرسال الرسالة المقترحة[١٧٢].

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٦٩٣، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٩٣، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق[١٧٣]. واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين مقدمتين من الممثل الخاص للأمين العام للعراق، ومن ممثل الولايات المتحدة، الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات[١٧٤]. وأدلى جميع الأعضاء وممثل العراق ببيانات أثناء الجلسة.

ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه رغم النجاح الأولي الذي حققه تعزيز التدابير الأمنية في الأشهر الأخيرة، فإن الحالة في العراق ما زالت محفوفة بالمخاطر. وأفاد الأمين العام بأن هجمات المتمردين مستمرة ولا يزال عدد القتلى المدنيين في ازدياد إذ يبدو أن قوات الميليشيات استأنفت أنشطتها، بما في ذلك أعمال القتل والاختطاف التي تستهدف أشخاصا بعينهم. وأكد أن التفجير الذي وقع في البرلمان العراقي في ١٢ نيسان/أبريل وأدى إلى مقتل أحد النواب وجرح كثيرين آخرين أبرز ما يشكله العنف من خطر على العملية السياسية. وازدادت التوترات السياسية بشأن تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، التي تتضمن تفاصيل العملية التي تفضي إلى تحديد الوضع النهائي لكركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، وكذلك بشأن مشروع قانون النفط والغاز، وعملية استعراض الدستور والقانون الجديد المتعلق باجتثاث حزب البعث. وأفاد الأمين العام أيضا بأنه في ٣ أيار/مايو، أُطلق العهد الدولي مع العراق في شرم الشيخ، بمصر. وأوضح الأمين العام أنه اشترك مع رئيس وزراء العراق في رئاسة هذا المؤتمر الذي حضره ٧٥ وفدا.

وذكر الممثل الخاص أن العراق أصبح يواجه سلسلة معقدة بصورة استثنائية من الصراعات الطائفية والسياسية والعرقية المتداخلة التي تتجاوز تسويتها قدرات أي طرف فاعل واحد أو سياسة واحدة. ورغم مناقشة المسائل المثيرة للخلاف في عدة منتديات، فإن تأثير الذكريات المريرة والمظالم الجديدة وانطباعات التمييز وسياسات الهوية الآخذة

(١٧١) S/2007/300.

(١٧٢) S/2007/301.

(١٧٣) S/2007/330، التقرير الثاني عشر المقدّم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٧٤) قُدِّمت الإحاطة الإعلامية عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

في الرسوخ، وقبل كل شيء، أعمال القتل المروعة والمتواصلة جعلت من إمكانية إجراء مناقشات بناءة تفضي إلى المصالحة الدائمة أمرا صعبا[١٧٥].

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أنه ثمة بوادر على أن تحولا كبيرا قد طرأ على توزيع العنف. فمع أن الهجمات الإرهابية التي تستهدف شخصيات رفيعة المستوى والهجمات التي تشن على قوات التحالف ما زالت كثيرة الحدوث، فقد تراجعت جرائم القتل الطائفي والهجمات على المدنيين في بغداد عن المستويات المسجّلة في وقت سابق. وأشار إلى أنه يجري تجنيد أعداد متزايدة لقوات الأمن العراقية في محافظة الأنبار، مما يبرهن على تصميم الشعب على المشاركة في المعركة ضد المتمردين وتنظيم القاعدة. وقال إنه يتطلع إلى المناقشات المقبلة بشأن كيفية تنقيح ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بغية التشجيع على أن يكون لها وجود قوي لمساعدة العراق[١٧٦].

وأفاد وزير خارجية العراق أن العراقيين سيظلون ممتنين دائما لتحريرهم من ''طاغية مستبد''، ولكن لا يرغب أي مسؤول حكومي عراقي - أو أي مواطن عراقي - في وجود قوات أجنبية على أرض عراقية ولو ليوم واحد أكثر مما هو ضروري بصورة حيوية. غير أن وجود القوة المتعددة الجنسيات اليوم، وخلال الأشهر القليلة المقبلة، ضروري بصورة حيوية لصون العراق والسلم والاستقرار الإقليميين. وأشار وزير خارجية العراق إلى أن زعماء القبائل والمواطنين العاديين في محافظتي الأنبار وديالى - وهما محافظتان ظلتا لفترة طويلة ملاذا لإرهابيي تنظيم القاعدة - قد أبدوا استعدادا لحمل السلاح والوقوف ضد إرهابيي تنظيم القاعدة. وقال كذلك إنه يجري العمل، كحجر الزاوية لعملية المصالحة الوطنية، على إلغاء ممارسات اجتثاث البعث ''المفرطة'' السابقة التي بدأت عام ٢٠٠٣ ولم تميِّز بين المجرمين وغير المجرمين، ولم تميِّز بين المنتسبين إلى الحزب بدوافع عقائدية وبين أولئك الذين انتسبوا لمجرد إعالة أسرهم[١٧٧].

وأعرب جميع أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء أعمال العنف الجارية في العراق، وأدانوا بشكل خاص عملية التفجير التي استهدفت الضريح المقدس في سامراء، التي حدثت في اليوم نفسه. ورحب العديد بالاتفاق الدولي مع العراق باعتباره إطارا دوليا لإحلال الاستقرار وتعزيز التنمية وإعادة الإعمار في العراق. وعلاوة على ذلك، شجعوا على مواصلة العمل على بلورة عملية المصالحة الوطنية في العراق، بما في ذلك الاستعراض الدستوري، وتنقيح القانون المتعلق باجتثاث البعث، وتعزيز حقوق الإنسان وإدماج الميليشيات في القوات المسلحة النظامية. ورحب أعضاء المجلس أيضا بإمكانية توسيع الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العراق.

القرار ١٧٦٢ (٢٠٠٧) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٧١٠، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧١٠، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وجّه الرئيس (بلجيكا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدّم من المملكة المتحدة، والولايات المتحدة[١٧٨]. واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين قدمهما الرئيس

(١٧٥) S/PV.5693، الصفحة ٣.

(١٧٦) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(١٧٧) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(١٧٨) S/2007/390.

التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى الأمم المتحدة ومدير مكتب الوكالة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وأدلى ببيانات أثناء هذه الجلسة ممثلو الصين، وفرنسا، وإندونيسيا، وقطر، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، وكذلك ممثل العراق.

وحذر الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش من أنه نظرا للبيئة الأمنية الحالية في العراق، لا ينبغي تجاهل إمكانية سعي الجهات الفاعلة غير التابعة لدول إلى الحصول على العوامل التكسينية (السمية) أو السلائف الكيميائية بكميات صغيرة واستخدامها، ومن أن إمكانية حصول الجهات الفاعلة غير التابعة لدول على عوامل أخرى أكثر سمية إمكانية حقيقية. وأشار إلى أنه بعد عمليات التفتيش المكثفة التي تم القيام بها في أوائل عام ٢٠٠٣، لم تعثر اللجنة على دليل على استمرار أو استئناف برامج أسلحة الدمار الشامل، أو على وجود كميات مهمة من الأصناف المحظورة التي ترجع إلى الفترة السابقة لاعتماد القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ولكنها كشفت عن قدرات لا تزال متبقية في العراق، وتشمل هذه القدرات العلماء والتقنيين والمعدات الثنائية الاستخدام. وشدد على أنه في ظل الظروف الراهنة، ليس بالمستطاع حسم المسائل المعلقة المتبقية مما يسهم في إثارة ”حالة عدم اليقين المتبقية“. وأكد أنه لو أن العراق انضم بالفعل إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية لتقلصت الشكوك المحيطة ببرنامجه للأسلحة الكيميائية. وبطبيعة الحال، المجلس هو صاحب القرار، من خلال ممارسة قدرته على الحكم، بشأن ما إذا كان سيقبل ”حالة عدم اليقين المتبقية“ عندما يقرر إغلاق ملف العراق المتصل بنزع الأسلحة[١٧٩].

وأشار ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تقريره المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، الذي أبلغ فيه المجلسَ بأن الوكالة لم تجد أي دليل أو مؤشر محتمل على إعادة إحياء برنامج أسلحة نووية في العراق. غير أنه منذ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، لم تتمكن الوكالة من الاضطلاع بمعظم أنشطتها في البلد[١٨٠].

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن فريق المسح الميداني في العراق اتخذ كل الخطوات الملائمة للتحقيق في كل بلاغ يوثق به عن وجود أسلحة دمار شامل في العراق، وبرهن على أن الحكومة الحالية في العراق لا تملك أي أسلحة من هذا القبيل أو نظم إيصالها. وأشار أيضا إلى أنه، منذ عام ٢٠٠٣، برهن فريق المسح الميداني إلى جانب القوة المتعددة الجنسيات على أنه لا توجد أي مخزونات تذكر من أسلحة الدمار الشامل في العراق. غير أن القوة المتعددة الجنسيات واصلت العثور على مواد متبقية قامت بالتصرف فيها بالتعاون مع الحكومة. وعثر الفريق أيضا على أدلة على قدرة نظام صدام حسين على إنتاج قذائف بعيدة المدى وأسلحة بيولوجية. وأكد أنه يمكن القول بإيجاز إنه بناء على استنتاجات فريق المسح الميداني في العراق وبفضل ”الأعمال التصحيحية الصارمة“ التي قامت بها الحكومة العراقية الحالية، لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأنه ما زالت هناك كميات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل منذ عهد صدام، لم يتم كشف النقاب عنها في العراق، وربما الأهم

(١٧٩) S/PV.5710، الصفحات ٢-٦.

(١٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

من ذلك، أن العراق لم يعد بلدا يملك الرغبة السياسية أو التخطيط العسكري لاستعمال مثل هذه الأسلحة[١٨١].

ورحب ممثل المملكة المتحدة بالتزام حكومة العراق باحترام وتطبيق الالتزامات والتعهدات الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ورحب أيضا بالالتزام الدستوري التام لحكومة العراق للمضي قدما في نزع السلاح، وبإنشاء هيئة وطنية للرقابة من أجل الإشراف والرقابة على حركة المواد ذات الاستخدام المزدوج[١٨٢].

وأوضح ممثل فرنسا أنه لم يكن بالإمكان حسم كل المسائل، ومع ذلك لم يتبق إلا القليل من مواطن الغموض. وشدد على ضرورة ضمان أن تكون الحكومة العراقية الجديدة مستعدة لتولي مهام هيئتي التفتيش والرصد التابعتين للأمم المتحدة من أجل ضمان مواصلة جهود منع الانتشار. وأكد ممثل فرنسا ضرورة تعزيز الأمن الإقليمي والدولي وضمان احترام الالتزامات الدولية في مجال عدم الانتشار[١٨٣].

وقال ممثل العراق إن إنهاء ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية سيسدل الستار على ''فصل مفزع'' في تاريخ العراق. وأكد أن الشعب العراقي قد دفع ثمنا باهظا جدا خلال تلك الفترة من الزمن بسبب امتلاك النظام لأسلحة الدمار الشامل ورفضه التعاون مع الهيئات الدولية ذات الصلة المسؤولة عن إزالتها. وقال إنه، بالإضافة إلى إعادة تأكيد حكومته التزاماتها المتصلة بعدم الانتشار المذكورة في الرسالة المؤرخة ٨ نيسان/أبريل الموجَّهة من وزير خارجية العراق، المرفقة بمشروع القرار المعروض على المجلس، يُعرض حاليا على البرلمان مشروع قانون بشأن انضمام العراق إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأفاد بأن العراق يعتبر اعتماد المجلس مشروع القرار إعادة تأكيد على أن جميع تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق وتقديم الموارد المالية أو الاقتصادية إلى العراق التي وضعتها القرارات ذات الصلة - خاصة القرارين ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٨٧ (١٩٩١) - لم تعد مطبَّقة[١٨٤].

وأشار ممثل جنوب أفريقيا وشاطره في ذلك ممثل الصين، إلى أن جهود مجلس الأمن لنزع سلاح العراق ذات بعد إقليمي، وأن المجلس ملزم بموجب قراراته بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل[١٨٥].

ثم طرح مشروع القرار للتصويت، واعتُمد بأغلبية ١٤ صوتا مع امتناع عضو واحد عن التصويت (الاتحاد الروسي) بوصفه القرار ١٧٦٢ (٢٠٠٧)، الذي قام فيه المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، بجملة أمور منها أنه:

يقرر أن ينهي على الفور ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب القرارات ذات الصلة؛

ويؤكد من جديد التزامات العراق في مجال نزع السلاح بموجب القرارات ذات الصلة، ويقر بالتزام العراق المجسد في الدستور بمنع انتشار واستحداث وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية

(١٨١) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(١٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(١٨٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣-١٤.

(١٨٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤-١٥.

(١٨٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (الصين).

والبيولوجية وما يتصل باستحداثها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيات؛

ويدعو حكومة العراق إلى موافاة مجلس الأمن في غضون سنة واحدة بتقرير عن التقدم المحرز في التقيد بجميع معاهدات نزع الأسلحة وعدم الانتشار المطبقة والاتفاقات الدولية المتعلقة بها؛

ويحيط علما بالإحاطات الموجزة التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش/اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أنشطة كل منها في العراق منذ عام ١٩٩١؛

ويطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة التي تكفل التصرف بشكل ملائم في محفوظات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وفي ممتلكاتها الأخرى؛

ويطلب أيضا إلى الأمين العام أن ينقل إلى حكومة العراق عن طريق صندوق التنمية للعراق جميع الاعتمادات غير المربوطة المتبقية في الحساب المنشأ عملا بالفقرة ٨ (هـ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، بعد أن يعيد إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، المساهمات التي قدمتها عملا بالفقرة ٤ من القرار ٦٩٩ (١٩٩١).

وأوضح ممثل الاتحاد الروسي أنه امتنع عن التصويت لأن سير العملية لا يتضمن شهادة من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في ما يتعلق بإغلاق ملف نزع سلاح العراق ولأنه لا تزال هناك أسئلة بدون أجوبة تتعلق بمصير الأسلحة الموجودة في العراق، بما في ذلك القذائف التي لم تدمَّر. وأكد أن القرار لا يوفر أجوبة واضحة تتعلق بوجود أسلحة دمار شامل. ولم يعكس نص القرار هذه الشواغل بشكل تام[١٨٦].

(١٨٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و ١٩.

القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٧٢٩، المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٢٩، المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وجّه الرئيس (الكونغو) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدّم من إيطاليا، وبنما، وسلوفاكيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة[١٨٧]. وحضر الأمين العام هذه الجلسة. وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، الذي قام فيه المجلس بجملة أمور منها أنه:

يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا من تاريخ القرار؛

ويقرر كذلك أن يقوم كل من الممثل الخاص للأمين العام والبعثة، بناء على طلب حكومة العراق، بتقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى العراق حكومة وشعبا لتحقيق تقدم في الحوار السياسي والمصالحة الوطنية؛ وتعزيز ودعم وتيسير تنسيق المساعدة الإنسانية، والتنسيق مع المانحين، وبناء القدرات؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق؛

ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر، وكل ثلاثة أشهر بعد ذلك بشأن التقدم المحرز صوب الوفاء بجميع مسؤوليات البعثة.

وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان كل من الأمين العام، وممثلو الصين، وفرنسا، وإندونيسيا، وإيطاليا، وقطر، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكذلك ممثل العراق.

ورحب الأمين العام بالقرار الذي اتخذه المجلس بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

(١٨٧) S/2007/487.

وتعزيزها، وأكد أن الأمم المتحدة سوف تعمل على زيادة دورها وتتطلع إلى العمل في ''شراكة وثيقة'' مع حكومة العراق وشعبه من أجل تعزيز المساعدة التي تقدمها له في مجالات شديدة الأهمية كالمصالحة الوطنية والحوار الإقليمي وتقديم المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان[١٨٨].

وأعرب معظم المتكلمين عن قلقهم من الحالة الأمنية في العراق، ورحبوا بتوسيع نطاق ولاية البعثة كما ينص على ذلك القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن هذا القرار يمثل مرحلة جديدة هامة من مراحل الدور الذي تقوم به البعثة في العراق، ويوسع نطاق مشاركة الأمم المتحدة في العراق من خلال تقديم المساعدة والخبرة إلى الشعب العراقي والحكومة العراقية في ما يتعلق بالمصالحة الوطنية، وبتعزيز التفاهم على المستوى الإقليمي دعما لعملية المصالحة، وبحشد الموارد لمساعدة العراقيين المتأثرين بالأزمة الإنسانية. وقال إن القرار أكد الاعتقاد السائد على نطاق واسع بأن ما يقع في العراق ليس له تداعيات استراتيجية على المنطقة فحسب، بل على العالم بأسره[١٨٩].

وشدد ممثل المملكة المتحدة على أن المجلس، بوصفه يتحمل المسؤولية المحددة عن صون السلم والأمن الدوليين، لا يمكن أن يتهرب من مسؤولياته وإن كانت تلك المهام صعبة. وعلاوة على ذلك، أكد أنه لا يكفي اتخاذ القرارات وإصدار البيانات، بل يجب العمل بغية التنفيذ في الميدان وإحداث أثر حقيقي في حياة الناس من خلال تحقيق الأمن والسلام. وشدد أيضا على أن ذلك يتطلب إحراز تقدم مواز على المسارين السياسي والاقتصادي[١٩٠].

وسلط ممثل فرنسا الضوء على مسؤولية حكومة العراق عن حماية السكان المتضررين، وكذلك الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها[١٩١]. وشدد ممثل قطر على أهمية العمل على تنفيذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) بتعاون وثيق مع العراق ودون إخلال بالمسؤولية التي لا تزال على عاتق قوات التحالف الموجودة في العراق، والتي لا تزال عليها مسؤوليات لضمان الأمن والاستقرار بحكم القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة(١٩)[١٩٢].

وبينما رحب ممثل العراق باتخاذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، أكد أن بلده يسعى إلى اجتياز العديد من العقبات التي يواجهها. وفي ما يتعلق بالاستقرار الإقليمي، أعرب عن اعتقاده بأن على البلدان المجاورة والمجتمع الدولي التزامات من حيث مساعدة العراق على مكافحة الإرهاب، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، والتصدي للتحديات الإنسانية. وبينما أقر بأن هذه المسائل تندرج ضمن المسؤوليات الوطنية، فقد شدد على أن حكومته بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي ممثَّلاً في البعثة. ولذلك شجع العراقُ البعثةَ على الاضطلاع بدور نشط في المساعدة على بناء دولة مزدهرة ومستقرة تعيش في سلام مع نفسها ومع العالم[١٩٣].

---

(١٨٨) S/PV.5729، الصفحة ٣.

(١٨٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٩٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(١٩١) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٩٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٩٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٧٦٣، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٦٣، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق[١٩٤]. واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين مقدمتين من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ومن ممثل الولايات المتحدة، الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات[١٩٥]. وأدلى جميع أعضاء المجلس وكذلك ممثل العراق ببيانات أثناء الجلسة.

ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه رغم الهجمات اليومية واستمرار ارتفاع معدلات التشرد والجمود السياسي، فقد لاحت بعض المؤشرات الإيجابية في شهر أيلول/سبتمبر، إذ طرأ انخفاض كبير على مستوى الإصابات في صفوف العراقيين. ووطّد رئيس الوزراء تحالفا رباعيا مع الأحزاب الشيعية والكردية الرئيسية في البرلمان، كما تواصلت المناقشات بشأن تشريع له أهمية مركزية بالنسبة لعملية المصالحة الوطنية. وأشار الأمين العام كذلك إلى أنه قد تم توقيع اتفاق مركز البعثة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وذكر أن المادة الثانية عشرة من الاتفاق تنص على دخوله حيز النفاذ في تاريخ تبادل المذكرتين بين الطرفين بما يؤكد إقرار الاتفاق من قِبَل السلطتين المختصتين لكل منهما. وعلى الرغم من تقديم الأمم المتحدة مذكرتها في عام ٢٠٠٥، فإن حكومة العراق لم تستكمل عملية التصديق بعد، ولم تسلِّم المذكرة.

وأفاد وكيل الأمين العام بأن شهر أيلول/سبتمبر شهد وقوع أقل عدد من الخسائر البشرية العراقية في ذلك العام. ويبدو أن وقف إطلاق النار الذي أعلنته إحدى الميليشيات والاتفاق الذي تم التوصل إليه مع مجموعتين أخريين، والجهود التي بذلتها القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية، قد أسهمت جميعا في هذه النتيجة. وقال إن هذه الأحداث مثلت فرصة سياسية لتحويل التطورات العسكرية – السياسية إلى أساس لتحقيق المصالحة الوطنية الواسعة.

وأشار وكيل الأمين العام إلى أن القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) قد توخى تعزيز دور الأمم المتحدة في مساعدة حكومة العراق في تشجيع المشاركة البناءة للبلدان الإقليمية. وأكد أن الاجتماع الرفيع المستوى الذي استضافه الأمين العام ورئيس وزراء العراق في ٢٢ أيلول/ سبتمبر، والحوار الإقليمي الذي بدأ في شرم الشيخ، يندرجان ضمن التطورات المشجعة.

وشدد على أنه من الأهمية بمكان، أولا، أن يفسح للأمم المتحدة المجال السياسي والإنساني اللازم لتنفيذ الولاية الجديدة، وثانيا، حماية واحترام قدرة المنظمة على الاتصال مع جميع الجوانب. ونظرا للولاية الجديدة في العراق، ناشد الدول الأعضاء أن تقدم للبعثة موارد مالية وسوقية إضافية. وأكد وكيل الأمين العام أن ما يثير القلق بصورة مباشرة في هذا الشأن هو مركز الصندوق الاستئماني المنشأ لدعم الكيان المتميز الذي يوفر الحماية للأمم المتحدة وفقا للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وهو سيكون مطلوبا على الأقل حتى عام ٢٠٠٨. غير أن الصندوق الاستئماني سيُستنفَد الشهر المقبل،

(١٩٤) S/2007/608، التقرير الأول المقدّم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

(١٩٥) بموجب القرارات ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦).

وبدون تقديم مساعدة مالية عاجلة، فإن قدرة الأمم المتحدة على العمل في العراق يمكن أن تتعرقل بشكل كبير(١٩٦).

وأبلغ ممثل الولايات المتحدة أن المكاسب الأمنية التي تحققت في محافظتي الأنبار وديالي، مكّنت مجلسي المحافظتين من عقد اجتماعات منتظمة، مما أدى بدوره إلى إحراز تقدم في إعادة الخدمات وتطوير الاقتصاد وتنفيذ ميزانية المحافظتين. وشدد على أنه بعد أن بدأ العراقيون يحشدون صفوفهم لطرد قوات تنظيم القاعدة والمتطرفين من مجتمعاتهم المحلية، شهدت الأنبار وأجزاء من ديالي ونينوى تقدّما غير عادي على المستوى الأمني خلال الأشهر السبعة الماضية. وقال إن حكومة العراق قد أدرجت نحو ٠٠٠ ٢١ أنباري على قوائم الشرطة. وشدد على أن مشاركة العراق على الصعيدين الدولي والإقليمي آخذة في التحسن، وبفضل اتخاذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، أُحرز تقدم أيضا على مستوى الاتفاق الدولي مع العراق. وأعرب عن أسفه من أن جمهورية إيران الإسلامية رغم أنها تزعم أنها تدعم العراق، فهي تقدم معونة فتاكة لكل من مقاتلي الشيعة والسنة المتطرفين داخل العراق. وواصلت الجمهورية العربية السورية توفير الملاذ الآمن لعناصر النظام السابق، الذين يعملون كممولين رئيسيين وقادة للتمرد.

وأفاد ممثل الولايات المتحدة بأنه في ما يتعلق بالحالة الأمنية، منحت الزيادة في قوام القوة المتعددة الجنسيات التي حدثت في عام ٢٠٠٧ (طفرة عام ٢٠٠٧) المجتمعات المحلية المحاصرة الثقة اللازمة للعمل مع القوة على هزيمة تنظيم القاعدة والمتطرفين الذين يمارسون العنف. وقد انخفض العدد الإجمالي للحوادث الأمنية ولوفيات المدنيين في عام ٢٠٠٧، رغم أن هذه الأعداد ظلت عند مستويات غير مقبولة.

(١٩٦) S/PV.5763، الصفحات ٢-٥.

وواصلت قوات الأمن العراقية نموها، رغم أن ذلك يتم وسط مخاوف مستمرة بشأن الميول الطائفية لبعض العناصر بين صفوفها. وقد طبقت القوة المتعددة الجنسيات ممارسات لمكافحة التمرد شددت فيها على أهمية أن تعيش الوحدات في وسط من تقوم بتأمينهم، وبناء على ذلك، أنشئت عشرات من المراكز الأمنية التي تديرها القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية، في بغداد وغيرها من المناطق في مختلف أرجاء العراق(١٩٧).

وأعرب معظم المتكلمين عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان وحالات التشريد في البلد. وأعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم القوي لتوسيع دور الأمم المتحدة في العراق ورحبوا بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى تشجيع المشاركة البناءة للبلدان المجاورة والدول الأخرى في المنطقة. وشدد بعض الممثلين على الحاجة الملحة إلى مساءلة العاملين في الشركات الأمنية الخاصة، نظرا إلى الأحداث التي وقعت مؤخرا والتي أسفرت عن إصابات في صفوف المدنيين خلال عمليات مسلحة شاركت فيها تلك الجهات(١٩٨). وشدد ممثل الاتحاد الروسي على ضرورة حل المسائل السياسية الحساسة المتعلقة بمستقبل كركوك والتوترات على الحدود العراقية - التركية، وأعاد تأكيد ضرورة وضع جدول زمني لانسحاب القوة المتعددة الجنسيات من العراق؛ وشدد أيضا على حق الأمم المتحدة في التواصل بحرية مع جميع الجهات الفاعلة المعنية في العراق(١٩٩). وشدد ممثل إيطاليا على أن الأمم المتحدة مؤهلة

(١٩٧) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(١٩٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (قطر)؛ والصفحة ١٠ (بيرو)؛ والصفحة ١٩ (جنوب أفريقيا).

(١٩٩) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

بصورة فريدة لأن تحدد المجالات التوفيقية التي يمكنها معالجة الشواغل المشروعة للمشاركين في العملية السياسية، وأن ''تمكين المنظمة من القيام بذلك أمر يعود إلينا جميعا''[٢٠٠].

وأشار ممثل العراق إلى بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي تواجهها حكومة العراق؛ حيث انخفضت مستويات الأنشطة الإرهابية، وتم تعزيز خطط إعادة البناء والاستثمار. وقد اكتمل إعداد مشروع قانون جديد بشأن المساءلة والعدالة وتمت إحالته إلى مجلس النواب كبديل عن قانون اجتثاث البعث. وأعيد عشرات الآلاف من موظفي الحكومة السابقة إلى وظائفهم السابقة بصرف النظر عن انتمائهم السياسي. وسعت حكومة العراق جاهدة لتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أعرب ممثل العراق عن سروره لرؤية بوادر إيجابية في تقرير الأمين العام عن التعاون مع السلطات العراقية، وأكد أنه يرجو أن تحقق الزيارة الوشيكة للمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التابع لمجلس حقوق الإنسان نتائج إيجابية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العراق. وأكد مجددا أن العراق ما زال يرزح تحت الأعباء الثقيلة لتعويضات الكويت عن غزوها من قِبل نظام صدام، ووجه الانتباه إلى الطلبات السابقة التي قدمتها حكومة العراق لتعليق هذه المدفوعات أو تقليصها إلى مستوى يمكن أن يتحمله العراق في حالته الراهنة[٢٠١].

(٢٠٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٢٠١) المرجع نفسه، الصفحات ٢٥-٢٨.

القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٨٠٨ المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٨٠٨، المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وجّه الرئيس (إيطاليا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدّم من سلوفاكيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة[٢٠٢]. وأدلى ممثلو العراق، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة ببيانات أثناء الجلسة. واستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الأمين العام المساعد والمراقب المالي، بوصفه ممثل الأمين العام في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

وأشار الأمين العام المساعد إلى أن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بوصفه هيئة للإشراف على مراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق، أُنشئ لينفذ الولاية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وجرى تمديد تلك الولاية لاحقا بموجب القرارات ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦). ولقد أُنشئ صندوق التنمية للعراق بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وتودع فيه عائدات مبيعات صادرات النفط من العراق، فضلا عن الأرصدة المنقولة من برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة، ومن الأرصدة العراقية المجمّدة الأخرى. وقد أسهم المجلس في ضمان استخدام الصندوق بصورة شفافة، لما فيه مصلحة شعب العراق، وفي أن تتوافق مبيعات صادرات النفط، والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي من العراق مع أفضل ممارسات الأسواق الدولية.

(٢٠٢) S/2007/738.

وسلّط الأمين العام المساعد الضوء على الاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل إليها والمتعلقة بمواطن ضعف ضوابط عائدات النفط. وقد شملت مواطن الضعف هذه عدم وجود نظام لقياس كميات النفط الموجودة في حقول النفط وفي مرافق التخزين والمصافي، واستخدام عمليات المقايضة، وعدم كفاية الرقابة التي تخضع لها النفقات، وعدم إدخال بعض الموارد النفطية، التي يتم تهريبها، إلى حسابات الصندوق، فضلا عن بعض الممارسات التعاقدية، بما ذلك الاستثناءات من الإجراءات الشرائية المعتادة. وذكر أيضا أن مجلس الوزراء العراقي أنشأ لجنة من الخبراء الماليين للتحضير للوقت الذي سيتعين فيه على حكومة العراق القيام بمهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. وقد عملت اللجنة جنبا إلى جنب مع المجلس للإشراف على المراجعة المؤقتة لحسابات عام ٢٠٠٧[٢٠٣].

وذكّر ممثل الاتحاد الروسي بأن مجلس الأمن لم ينشئ صندوق التنمية للعراق ولا المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، ولكنهما عملا، في جملة أمور، على تيسير تنفيذ قرارات المجلس، وأعرب عن أسفه لأن مجلس الأمن لم يتلق تقارير عن هذه المسألة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وأعرب عن تأييد وفده القوي للاستماع إلى إحاطة إعلامية يقدمها الصندوق في واشنطن، وحث الأمين العام المساعد على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنظيم تقديم هذه الإحاطة[٢٠٤].

ثم انتقل المجلس للتصويت على مشروع القرار؛ الذي اعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، والذي قام فيه المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، بجملة أمور منها أنه:

يلاحظ أن وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق جاء بناء على طلب من حكومة العراق، ويؤكد من جديد التفويض الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات، ويقرر تمديد ولايتها؛

ويقرر استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ويعلن أنه سينهي هذه الولاية في وقت أقرب إذا طلبت منه حكومة العراق ذلك؛

ويقرر استعراض أحكام القرار بشأن إيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق وبشأن دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وأحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

ويطلب أن تواصل الولايات المتحدة، نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عما تبذله القوة من جهود وما تحرزه من تقدم.

وأُرفقت بذلك القرار رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من رئيس وزراء العراق ورسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من وزيرة خارجية الولايات المتحدة، وكانت الرسالتان موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن.

ورحب ممثل الولايات المتحدة بقرار المجلس بالإجماع أن يدعم الطلب الذي تقدمت به حكومة العراق للمحافظة على الزخم الحالي ولتجديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات. وقال إنه يرى أن التصويت عكس اعتراف المجتمع الدولي بأهمية دعم الجهود التي يبذلها العراق من أجل إرساء ديمقراطية مستقرة وسلمية. وبينما دعا القادة العراقيين إلى إحراز تقدم في ما يتعلق بالمصالحة الوطنية، أعاد تأكيد التزام

(٢٠٣) S/PV.5808، الصفحات ٢-٤.

(٢٠٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٤-٥.

الولايات المتحدة بمساعدة حكومة العراق على تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها[٢٠٥].

وشدد ممثل المملكة المتحدة على أن القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) يضمن لحكومة العراق أن تلتمس، في أي وقت من الأوقات، إعادة النظر في ولاية القوة المتعددة الجنسيات أو إنهاء هذه الولاية. وأبلغ المجلس بأن المسؤولية الأمنية عن البصرة، وهي المحافظة الأخيرة التي كانت سابقا تحت سيطرة المملكة المتحدة، نُقلت إلى السيطرة العراقية. وأشار إلى أن قوات حكومته ستواصل العمل مضطلعة بدور المراقب، وبتقديم التدريب والتوجيه والمشورة في المستقبل، مع الاحتفاظ بالقدرة على التدخل من جديد لدعم قوات الأمن العراقية، عند الاقتضاء[٢٠٦].

وشدد ممثل العراق على التطورات الإيجابية التي شهدها بلده في الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك اعتماد دستور دائم وديمقراطي، وإنشاء مؤسسات قانونية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأحزاب السياسية. وذكر أن حكومته واصلت جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، بما في ذلك عن طريق تنفيذ الاتفاق الدولي مع العراق. وفي الوقت الذي أكد فيه أهمية دور القوة المتعددة الجنسيات، إلى جانب القوات الوطنية العراقية، في الإسهام في الجهود المبذولة لإحلال الأمن وسيادة القانون، طلب ممثل العراق إلى مجلس الأمن النظر في تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات، وذلك على ضوء ما حققه العراق من منجزات على مدى السنوات القليلة الماضية، وهي تعزيز قدرات جيشه وقواته الأمنية وما أنجزه من نجاحات كبيرة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. وقد اقتضى هذا التقدم إعادة النظر في دور القوة المتعددة الجنسيات وصلاحيتها من أجل تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تمديد ولاية هذه القوة لمرة واحدة أخيرة وبين التقدم الذي أنجزه العراق في المجال الأمني.

وقال أيضا إنه من الضروري أيضا معاملة حكومة العراق بوصفها حكومة دولة مستقلة وكاملة السيادة. وذكر أن حكومته رحبت بالقرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) على أن يكون مفهوما أن مهام تجنيد الجيش العراقي وقوات الأمن العراقية وتدريبها وتجهيزها هي مسؤولية حكومة العراق.

وأفاد كذلك بأن حكومة العراق رحبت بالقرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) على أن يكون مفهوما أنه التمديد الأخير لولاية القوة المتعددة الجنسيات، وهي تتوقع في المستقبل أن يتمكن المجلس من التعامل مع الحالة في العراق دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما شدد على أهمية البرامج الإنمائية وبرامج إعادة الإعمار، أكد ممثل العراق أنه ينبغي إعفاء بلده من تركة النظام السابق وأن يتحرر من الأعباء المالية المرتبطة بهذه التركة. وفي هذا الصدد، حث المجلس على إعادة النظر في قراراته[٢٠٧] المتعلقة بصندوق تعويضات الكويت من أجل خفض النسبة الحالية البالغة ٥ في المائة من عائدات العراق من النفط التي تودع في ذلك الصندوق إلى أقصى حد ممكن[٢٠٨].

(٢٠٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٢٠٦) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٢٠٧) انظر أيضا الرسالة المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجهة من رئيس وزراء العراق (القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، المرفق الأول).

(٢٠٨) S/PV.5808، الصفحات ٦-١٠.